

كتبة سياسية



مجموعة عربية ١٠٠٪

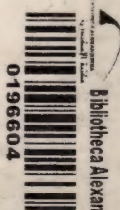
الأمم المتحدة صرح من أجل السلام

تأليف: إرنست جروس

THE UNITED NATIONS
An Institution For Peace
by
ERNEST GROSS

ترجمة: عبد القادر البكري

مراجعة: حمدي صاوي

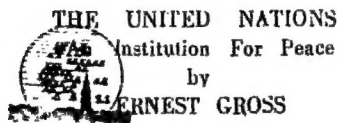


Bibliotheca Alexandrina

كتب سياسية

الأمم المتحدة صرح من أجل السلام

تأليف: ارنست جروس



ترجمة: عبد القادر البكري

مراجعة: صدي حافظ

تقديم

٢٤ من اكتوبر عام ١٩٤٥ يوما مشهودا .. بل لا يزال كذلك ، اذ اصبح يطلق عليه منذ ذلك التاريخ حتى الآن « يوم الامم المتحدة » .. ففيه تم التوقيع الرسمى على الميثاق من ممثلى ٥٠ دولة مجتمعين فى سان فرانسيسكو ، وقد اخذ بتزايد عدد الموقعين عليه والآخرين بمبادئه واحكامه من الدول ، حتى بلغ عددها ٩٩ دولة .

وقد قدر واضعو ميثاق الامم المتحدة ان احكامه ومبادئه واهدافه سوف تكون موضع امتحان دقيق على مر الايام والسنوات وان هذا الميثاق ككل قانون او دستور مهما يكن قد سما او علا سيكشف العمل فيه عن بعض العيوب وان التجربة سوف تستدعى اعادة النظر فى بعض جوانبه .

قدر واضعو الميثاق هذا ، وكان طبيعيا ان يتخللوا الحيلة اللازمة ليجابهوا هذا التقدير فادرجوا فى الميثاق نصا تحت رقم ١٠٩ جاء فيه انه من الواجب دعوة الجمعية العامة للامم المتحدة للانعقاد فى هيئة مؤتمر لمراجعة الميثاق عام ١٩٥٥ أى بعد فوات عشر دورات من دورات انعقاد الجمعية العامة ، هذا اذا لم يعقد أى مؤتمر آخر قبل ذلك لهذا الغرض ..

وحينما اقترب الموعد المحدد لانعقاد الدورة العاشرة للجمعية العامة كثرت المناقشات وازداد وطيس الجدل حول الامم المتحدة وعلى الأخص فى الولايات المتحدة الأمريكية اذ ان بواذر الشك أخذت تسرب الى عقول بعض الأمريكيين فى جدوى تلك المنظمة العالمية . فبينما أخذ البعض يقول انها من القوة بحيث تهدد كيان الولايات المتحدة الأمريكية واستقلالها وحرية تصرفها ، منادين بطلب تخلص بلادهم منها قائلين : « لتخلص أمريكا من الامم المتحدة ولتخلص الامم المتحدة من أمريكا » ... اذا بنا نرى غريفا آخر يقول بان الامم المتحدة لم تبلغ من القوة هذا الحد وانها لاتعد الحكومة العالمية المرجوة والمترقبة .. وپس هؤلاء

وهؤلاء ظهرت فئة ثالثة ييدها أنها تمثل الاغلبية تنادى بمعاوضة الامم المتحدة وتدافع عنها .. كما أخذ بعض هؤلاء المدافعين يلقون تبعة تعثر الطريق أمام الامم المتحدة على كثرة استخدام حق الاعتراض من جانب الاتحاد السوفيتى من جهة ، وعلى طمع أمريكا لاحتراز السلطة من جهة أخرى ..

١. وهكذا نشأ هذا الاختلاف فى الحكم على ماهية الامم المتحدة وقيمتها فى وقت تكاثفت فيه الأخطار وأخذت روسيا تكسب انصاراً فى مناطق متعددة من العالم فى حين توالى انقسام الدول الغربية شيعاً متباينة .. وقد ازدادت الأجواء تلبداً بظهور سحب جديدة فى أفق انبشرية تحمل بين طياتها تبشير عصر غريب .. عصر القنبلة الهيدروجينية .. والاقمار الصناعية .

على أن كل ذلك قد أثار فى نفوس البشر أهمية التعرف على الامم المتحدة وفوائدها .. والأدوار الفعالة التى يمكن أن تقوم بها .. ومصصلحة كل دولة فى وجودها .. كما أحس كل فرد فى النهاية بأن العاقبة قد تسوء اذا أخطأت الجماعات فى تقدير مستقبل تلك الهيئة، ومن ثم فإنها لم تهمل اهمالاً بل أخذ الاهتمام بها يزداد قوة .

وفى عام ١٩٤٥ ٠٠٠ حينما أقر مجلس الشيوخ الأمريكى ميثاق الأمم المتحدة بأغلبية عظمى لم يشك أحد فى ذلك الوقت فى فائدة الهيئة الوليدة بل كان يبدو أن وجودها أمر لا مناص منه ولا مفر من الأخذ به والتسليم بضرورته .

كما بدا فى أعقاب الحرب الكبرى الثانية أنه من الواجب أن يعقب التعاون الحربى جهد مشترك لدعم السلام، بل أن المشروعات التى وضعت فعلاً لذلك انبثقت منذ بداية الحرب وأخذت تتزايد كلما استمر القتال .. وقبل أن تضع الحرب أوزارها كانت وفود الدول المختلفة تجتمع فى مؤتمر سان فرانسيسكو لوضع أسس المنظمة الدولية المرجوة ..

وإذا قارنا هذه الحال بما كانت عليه الحال حين بدء الدورة العاشرة للجمعية العامة ، وهى الدورة التى أدرج فى جدول أعمالها – عملاً لنص المادة ١٠٩ من الميثاق – موضوع مراجعة أحكام هذا

الميثاق، ومبادئه وأهدافه لتبين لنا كيف أن النظرة إلى الأمم المتحدة قد تغيرت في خلال عشر سنوات .

ومن عجب أن ما حدث في تلك الدورة - أي في عام ١٩٥٥ - لم يعكس هذا الفرق بين الحالين . كما لم يكن مرآة صادقة للمناقشات والمحاولات التي كانت تدور حول الأمم المتحدة من حيث البقاء أو انحلال .

فالذي حدث أن الجمعية العامة بحثت موضوع عقد مؤتمر لإعادة النظر في الميثاق وذلك في القسم الثاني من الدورة العاشرة المنعقدة عام ١٩٥٥ بعد ما أدرجت كندا مشروع قرار بالاشتراك مع أكوادور والعراق وسيام والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوروغواي بأن تقرر الجمعية العامة مبدئياً عقد مؤتمر عام لمراجعة وتعديل الميثاق وأن تؤلف لجنة توافي الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة برأيها في موضوع تحديد الوقت والمكان للملتعين للمؤتمر المذكور وكذا طريقة تنظيمه وسير العمل فيه . .

على أنه أدرج تعديلان لهذا المشروع أولهما : قدمته سوريا والثاني اشتركت فيه مصر والهند : أما التعديل الأول فهو خاص بضرورة بحث اللجنة المقترحة فيما إذا كان عقد مؤتمر عام يعد أمراً مرغوباً فيه من عدمه ؟ أما التعديل الثاني فهو يقترح توسيع نطاق عضوية اللجنة المشار إليها في المشروع . .

وقد أبدت الاغلبية في الجمعية العامة فكرة التعديل المصري - الهندي المشترك وعارضت التعديل السوري كما أوصى معظم المندوبين بالحذر في موضوع اجتماع مراجعة الميثاق وأكدوا في هذا الصدد خطورة التغييرات العنيفة والسابقة لأوانها . . وقد أشار الكثيرون إلى أن الوقت لا يعد ملائماً لعقد مؤتمر دوري ناجح . . ورأى مندوبون آخرون - على الرغم من أنهم لا يعارضون مبدأ مراجعة الميثاق - أن فكرة عقد مؤتمر عام ينبغي أن تؤجل وقد أبدوا ، تبعاً لهذا ، التعديل السوري .

وفي النهاية عارض بعض المندوبين المشروع المصري - الهندي قائلين أن أية مراجعة للميثاق ترمي إلى تغيير مبادئه الرئيسية سوف تعوق دعم الثقة في العلاقات بين الدول . .

وإذا كانت قد حدثت وجوه نقص خطيرة في الأمم المتحدة فإن ذلك لم يكن نتيجة لنقص أو عيب في الميثاق ذاته ولكنه يرجع في الحقيقة الى أن بعضا ، من أكثر مبادئه أهمية ، قد انتهك .

وقبل أن يعلن مشروع القرار الأصلي للتصويت عليه بوقت قصير أعلن مؤيدوه أنهم قبلوا الاقتراح الهندي - المصري الخاص بتوسيع نطاق اللجنة لكي تصبح مكونة من كافة أعضاء الأمم المتحدة وهكذا رفض التعديل السوري واختير المشروع المصري - الهندي في ٢١ نوفمبر عام ١٩٥٥ . وقد ذكر ممثلو الاتحاد السوفيتي وبولنده وتشيكوسلوفاكيا بعد التصويت أن وفودهم لن تستطيع المساهمة في عمل اللجنة أو أى عمل يهدف الى تعديل الميثاق . كما أن مندوبي دول تسع امتنعوا عن التصويت ... وهذه الدول هي الدانمرك وايسلنده والهند والنرويج والسعودية والسويد واليمن ويوغوسلافيا وبولنده .

وفي يوم ١٦ ديسمبر عام ١٩٥٥ قرر مجلس الامن بأغلبية ٩ أصوات لصوت واحد (صوت ممتنع) الموافقة على قرار الجمعية العامة إذ أنه تبعا للمادة ١٠٩ (٣) من الميثاق فإن أى قرار لعقد مؤتمر عام لتعديل الميثاق ينبغي أن يحوز موافقة أغلبية الأصوات في الجمعية العامة وأصوات سبعة أعضاء في مجلس الامن ..

وفي اوائل عام ١٩٥٧ أعلنت السكرتيرية العامة للأمم المتحدة أن مندوبي الاحدى والثمانين دولة التي تتألف منها الهيئة حينذاك سوف يجتمعون في الثالث من شهر يونيو ١٩٥٧ في نيويورك كجمعية عامة وذلك للنظر في الوقت والمكان الذي يمكن فيهما عقد مؤتمر لمراجعة أحكام الميثاق ..

وعند حلول يوم ٣ يونيو ١٩٥٧ بدت الرغبة واضحة في تأجيل النظر في الموضوع حين اجتمعت الجمعية العامة التي تتكون آنذاك من مندوبي ٨١ دولة عضوا في الامم المتحدة ، في مقر الامم المتحدة بنيويورك في اليوم المذكور للنظر في تحديد موعد لعقد مؤتمر عام لتعديل ميثاق الأمم المتحدة .

وقد شعرت أغلبية الوفود - بالنظر الى وجود معارضة قوية لتعديل الميثاق من جانب الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة

السوفيتية - انه في حين يعتبر التعديل أمرا مرغوبا فيه الا ان الوقت الحالي غير ملائم لذلك .

وقد ذكر سير بيرسون ديكسون « الامم المتحدة » . . ذكر الجمعية العامة بأن بريطانيا واحدة من سبع دول كانت مسئولة عام ١٩٥٥ عن انشاء هذه اللجنة لاعتقادها أنه من المرغوب فيه تعديل الميثاق على ضوء التجارب المكتسبة في أثناء الاعوام العشرة الاولى في تاريخ الأمم المتحدة . وكان من المعترف به أن مثل هذا التعديل ينبغي أن يجري تحت ظروف ملائمة ، ولم يكن من الممكن - في الوقت الحالي - القول بأن هذه الشروط المطلوبة موجودة ، وإذا لم يكن هناك أمل في الحصول على اجماع يضمن الاتفاق بين الدول الخمس الكبار فان أى محاولة تبذل لتعديل الميثاق قد تكون غير مشورة او فعلية .

وقد تأيدت وجهة النظر البريطانية بواسطة المندوب الفرنسي « جورج بيكو » ومندوب الولايات المتحدة « وادسون » والمندوب الكندي « ماكى » وبواسطة المندوبين عن الدول غير المرتبطة « كريشنا مينون » مندوب الهند و « نينشيش » مندوب بوغوسلافيا والمندوب الاندونيسى .

وقد أكد مسيو اركاديف المندوب السوفيتى معارضة الاتحاد السوفيتى لاي تعديل للميثاق مؤكدا أن أخطاء الامم المتحدة ليست ناتجة من وجود عيوب مزعومة فى الميثاق وانما من السياسة التى تتبعها بعض الدول منتهكة بذلك مبادئه . وأضاف : أن أى تعديل للمبادئ الأساسية للميثاق سوف يؤدي الى القضاء عليه وعلى التعاون الدولى أيضا .

وقد صدقت اللجنة بـ ٦٧ صوتا مقابل لا شيء مع وجود ٩ ممتنعين . صدقت على مشروع قرار تبنته : البرازيل وكندا ومصر وسلفادور والهند واندونيسيا وجمهورية ايرلندا وليبيريا وبنما وايران ، وكانت توصيات مشروع القرار للدورة الحادية عشرة للجمعية العامة هي :

١ - انه ينبغي أن تقرر الجمعية العامة ضرورة الابقاء على اللجنة .

٢ - انه ينبغي أن تطالب الجمعية العامة من اللجنة أن تحدد في ميعاد لا يتعدى الدورة الرابعة عشرة عام ١٩٥٩ وقت وتاريخ عقد مؤتمر عام لتعديل الميثاق وكانت الدول التسع المتنوعة عن التصويت هي : الاتحاد السوفيتى - ألبانيا - بلغاريا - روسيا البيضاء - تشيكوسلوفاكيا - المجر - بولنده - رومانيا - اوكرانيا وتغيبت ٥ دول عن عملية التصويت .

وفى الدورة الرابعة عشرة تقرر تأجيل الموضوع مرة أخرى الى الدورة السادسة عشرة سنة ١٩٦١ . وفى تلك السنة ، لم يجد شيء فى الموضوع وبقي الموقف فى هذا الشأن معلقا كما كان .

ومهما يكن من امر . . فانه لا يمكن أن ينكر أحد ما حققته الامم المتحدة من أعمال . . فقد اظهرت قدرة واضحة على مواجهة روح انتعدي والتحدى التى كانت تسيطر على العالم . .

والواقع انه لو كان العالم قد تنبأ بالمشاكل التى واجهتها الامم المتحدة بعد الحرب الاخيرة لما كان لأى انسان مهما يكن تغاؤه أن يؤمن بأنها ستعيش . .

على أن الحياة قد كتبت لها على الرغم من كل شيء حتى اذا ما انتهت دورتها الخامسة عشرة الاخيرة أمكنها التوصل الى ما يمكنها أن تحققه . . بل ما يخرج عن نطاق قدرتها ، وهامى ذى اليوم تمر باختبار آخر تمتحن فيه قدرتها من جديد .

ان مشكلة السنوات القادمة والحياة المستقبلية للأمم المتحدة تتوقف الى حد كبير على كيفية استخدامها لخبراتها وتجاربها فى السنوات السابقة .

ولقد سبق أن تفضل السيد الدكتور عبد القادر حاتم وزير الثقافة والارشاد القومى وقدم الكتاب الذى وضعناه عن الامم المتحدة « الامم المتحدة . . فى العالم المتغير » الى قراء العربية وكان مما قاله سيادته فى ذلك التقديم ما يجدر أن نثبته هنا :

« وانه لما بثلج الصدر حقيقة أن تكون غالبية الدول التى انضمت منذ التوقيع على الميثاق الى اليوم من بين الدول

الآسيوية الافريقية انتى استقلت فى السنوات الاخيرة بعد كفاح
مرير ضد الاستعمار واعوانه فأصبحت هذه الدول تتبوا مكانها
من مجموعة الامم المتحدة وتبدي بكامل حريتها آراءها فى المواقف
والمشكلات العالمية التى تتعلق اكثر ما تتعلق بسلام العالم وأمنه
بعد ما كانت الآراء تعتبر فى حكم العدم فيما مضى ..

« وهكذا فقد حق قول السيد الرئيس جمال عبد الناصر
فى خطابه التاريخي بالامم المتحدة فى ٢٧/٩/١٩٦٠ الذى جاء فيه :
« اننا نؤمن بأن مشكلة السلام والحرب مالك لجميع شعوب الارض
ناعتبارها قدر شعوب الارض جميعا ومصيرها » .

وان رغبة رئيس انجهمورية العربية المتحدة فى دعم السلام
قد لاقت صدى وترحيبا فى جميع أنحاء العالم فاعتبر خطابه
دستورا يهتدى به كل محب للسلام وراغب فيه وبالتالي كل محب
وراغب فى دعم الامم المتحدة وميثاقها ، وصدق سيادة الرئيس
اذ قال : « ان الامم المتحدة الآن على مفترق الطرق وعلينا تجاه
التاريخ وتجاه المستقبل مسئولية أن نتدبر موضع خطانا حتى
لا نضل عن الطريق .. »

حمدي حافظ

مقدمة

تخطيط من أجل سلام عادل

تجمع الأمم المتحدة بين قانون للعلاقات الدولية وجهاد
بفتح لها آثار العمل .

فحينما انعقد مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ كان
كل وفد موجود في المؤتمر يتحدث باسم شعب لا يزال في حالة
حرب كما أن ساحة القتال الأوروبية كانت قد التهمت أكثر من
أربعة عشر مليوناً من القتلى وقد كان معروفاً « أنه إذا دعا الأمر
إلى نشوب حرب أخرى فإن أسلحة تلك الحرب ستكون قادرة
على أن تصل إلى كل جزء من العالم وأن أسلحة مشابهة لتلك
الأسلحة كان من المتوقع استعمالها في هذا الصراع القائم » . وأن
تقدير « روح مؤتمر سان فرانسيسكو » يجب أن يشمل الحسالة
الحرية التي كانت قائمة آنذاك وكذلك حالته هو نفسه إذ كانت
الشعوب التي اجتمعت هي في الواقع متحدة وتهدف إلى تحقيق
أهم غاية بشرية عرفت ألا وهي البقاء .

وبغض النظر عن التحذيرات التي كانت تصدر بين حين
 وآخر من أن الميثاق « ميثاق الأمم المتحدة » يتصف بأنه قبل
عصر الذرة وهو تعليق يمكن أن يوصف به أيضاً دستور الولايات
المتحدة الأمريكية فإن بعض أنوفود التي كانت موجودة في سان
فرانسيسكو كان لديها تصورات تتلق بالآخطار والمحن التي تواجهها
في المستقبل فالتعننت السوفييتي كان قد بدأ في إثارة الشك المزير
حول . . . التنبؤ الذي أدلى به ونستون تشرشل في عام ١٩٤٣ إذ
قال بأنه بعد الحرب « سيبذل أقصى جهده لدى القوى الكبيرة
لاستمرار اتصالها وتعاونها الشريف وكان هذا هو أيضاً ما بنيت
عليه السياسة الأمريكية » .

ومن غير الواضح ذلك السبب الذي دعا الاتحاد السوفييتي إلى
الظن بأنه قادر على استغلال الموقف للانضمام إلى الأمم المتحدة .

فالميثاق الذى يحدد المصالح المشتركة بين المجتمعات الحرة المستقلة هو ضد المبدأ الشيوعى الذى يقف عند حد تحمل التعايش على أن يكون ذلك مرحلة تؤدي الى المجتمع السوفييتى . وكانت محاولات الاتحاد السوفييتى لاستغلال المنظمة فى أغراضه الخاصة قد ظهرت منذ بدء تمسكه بالميثاق وذلك عن طريق توضيحه الفذ للميثاق بما يتفق وأغراضه الشخصية .

والمقدرة المدهشة للامم المتحدة لقيامها بمطابقة الاحتياجات المتغيرة على مر السنين لا بد وأن تثير أحيانا الشكوك داخل انكرملين فيما يتعلق بدور المنظمة فى سياسة السوفيت الخارجية وهى شكوك ربما تشابه تلك التى تخامر الولايات المتحدة أحيانا . فرعاء السوفيت اليوم قد يتساءلون عما اذا كانت عضوية السوفيت فى الامم المتحدة لم تكن سوى خطأ من الاخطاء التى وقع فيها ستالين وأنها لاتعدو أن تكون نتيجة « للأوهام التى شاعت فى مؤتمر سان فرانسيسكو » . يرجح ذلك خوفه من أن لا يؤدي انسحابه منها الى تحطيمها بل يعمل على تحويل ما يتبقى منها الى اتحاد ضد السوفيت . أما هؤلاء الذين يوجدون فى الولايات المتحدة والذين يدفعهم الخوف أو الحنق الى المناداة بانسحاب أمريكا من الامم المتحدة فيجب عليهم أيضا أن يتذكروا الخطأ الذى ينجم من جراء هذا العمل والذى قد يؤدي ليس فقط الى التنحي عن الزعامة بل قد يؤدي فى واقع الامر الى وضع تلك الزعامة فى يد أعداء الحرية .

وبطبيعة الحال ليس كافيا أن ندعو ونجادل بوجوب بقاء الولايات المتحدة فى المنظمة، لأن الاتحاد السوفييتى موجود فيها . . أو البقاء مادام الآخر باقيا بها ، بل يجب علينا ألا ندعأ وقت يمر علينا ونحن نمارس حقنا فى الانسحاب اذا تأثرت الاهداف الحيوية الوطنية الامريكية بالتزامنا بشروط الميثاق أمنا القرارات المتعلقة بفوائد أو مضار عضوية الولايات المتحدة امريكية فى الامم المتحدة فيجب أن تكون مبنية على تقدير حقيقى واقعى لبعض المشاكل التى لا يمكن التخلص منها .

ومن أهم تلك المشاكل وأولها العلاقة بين اغراض الميثاق واهداف سياسة الولايات المتحدة الامريكية . اذ كيف تقوم الامم المتحدة باجراء لتؤثر تأثيرا فعالا فى تحقيق الميثاق حتى فى الفترة

التي تمر بالعالم وهي فترة خطيرة لأنها فترة صراع وتوفيق بين الأوضاع . وكذلك كيف يمكن للولايات المتحدة القيام بحسن استخدام النوسائل التي تقدمها الامم المتحدة ونعني بذلك تحقيق التأييد المشترك للاعمال التي تؤمن بضرورة اتمامها في سبيل مصلحتنا ومصلحة المجموع وايضا العمل على تحقيق اهدافنا العامة سواء فيما يتعلق بسياستنا الخارجية أو تلك التي يدوم فيها الميثاق لتقوية المنظمة ذاتها حتى تتمكن في ذلك العصر الذري من مساعدتنا على منع الاعتداء أو منع تفاقمه اذا وقع ، حتى لا ينجم عنه حالة انتحارية اجماعية .

وتطور الأسلحة الحديثة ومدى تأثيرها تواجه الاعضاء سواء اكانوا كبارا أم صغارا بمتاعب لم يمكن لمؤتمر سان فرانسيسكو انتنبؤ بها .

فالميثاق يحترم حق الدفاع عن النفس في حالة الهجوم المسلح فقط « المادة (٥١) » واليوم حين لا يمنع الاعتداء المسلح سوى الخوف من رد الاعتداء بالأسلحة النووية نجد أن الاعتداء قد يتخذ من الاشكال ما يكون أقل وضوحا وذلك مثل التخويف أو التزوير أو المحن وبالرغم من تحديد الميثاق « للهجوم المسلح » فاننا مع ذلك نجد أن الثقة هي التي تنكر شرعية الدفاع عن النفس ضد تلك الصور المختلفة من انواع الاعتداء في حالة فشل الامم المتحدة في حماية أعضائها منها ومع ذلك فالعمل الجماعي ضد الاعتداء غير المباشر بجميع صورته المختلفة التي لا يمكن تحديدها أمر بعيد التحقيق فهناك وسائل متقدمة من النظم التي تعاقب كل الأعمال التي ترى الجماعة اعتبارها جرائم أما النظم البدائية مثل الامم المتحدة فانها تعتبر جرائم تلك الأعمال التي تكون الجماعة على استعداد لتنفيذ العقوبة عليها وهكذا نرى قائمة الاساءات التي يعاقب عليها تتجه الى الاتكماش بنسبة تتعادل مع ازدياد القوة الذرية بين ابدى من يحتمل قيامهم بالاعتداء كما أن المنع نفسه يحول عن تنفيذ الخوف .

ومن جهة أخرى نرى أن المجتمع الدولي يتغير بصورة يتزايد معها انزع العام اذ نرى شعوريا جديدة تأتي الى الحياة فجأة وهي في ذلك ليست مثل الانجم التي تخلق في الفراغ بل هي في الحقيقة

ثاني على صورة جيران في عالم مزدحم . كما ان التقدم في العلوم والفنون والمواصلات ووسائل النقل يطلق قوى كانت كامنة في الافراد والجماعات .

وان الكلمة التي يستهل بها الميثاق « نحن شعوب الامم المتحدة قد عقدنا العزم على تجنب الاجيال القادمة شواط الحرب ... » تعكس الآمال العريضة التي كانت موجودة عام ١٩٤٥ . واليوم نجد شعورا بالحاجة الملحة العاجلة في انقاذ جيلنا بغير ان نذكر شيئا عن الاجيال القادمة .

ويعتبر الميثاق أعداء السلام الاعداء القدامى للبشرية ونعني بهم الجهل والفقر والمرض وهكذا تسجل الامم المتحدة تقدما عن ميثاق عصبة الامم اننى لم تتجاهل تلك المصادر العميقة التي تخلق التوتر الدولي وان كانت قد اتجهت عمليا الى اعتبار السلام مجرد بعد عن العنف . وقد قبل أعضاء عصبة الامم مبدأ كبير الاعتداء على أنه واجب وعمل عام .

ومن ذلك فان أسباب عدم الاستقرار وعدم النظم الاقتصادية والاجتماعية اعتبرت بصورة عامة أمورا وطنية وليست ذات أهمية دولية .

وكذلك يعكس الميثاق درسا من دروس التاريخ الا وهو انه يمكن الاحتفاظ بالسلام اذا وضع له نظام ووضع له بنيان لكل من السلاحين الروماني والبريطاني كان ذا اثر ليس بسبب كونهما بديلين عن استخدام القوة المجردة التي كانت تستخدم فعلا لتنفيذ مواد الحلف .. ولكنهما بقيا وكانت لهما قيمة لان الفريزة الامبراطورية قامت بوضع الاساس الذي قام عليه السلام .

واذا نظرنا الى ميثاق الامم المتحدة كاعلان عن المبادئ التي تعطي صورة واضحة لسلام دائم وجدنا أنه لم يترك الا القليل مما ينبغي ، وسيكون من الصعب ومن غير الضروري ، أن نقوم بوضع ميثاق افضل . فقيمته الحقيقية تكمن في أنه يعرض مجموعة من القوانين في الوقت نفسه الذي يعرض عددا من وسائل تنفيذ تلك القوانين وعن طريق هذا الجمع بين المجموعتين تقوم اساس نظام الامن الجماعي .

« والاستعمال التقليدى لعبارة « الامن الجماعى » يؤكد
الغرض من تأليف قوة كافية لمنع أو كبح أى تغيرات عنيفة تحدث
فى الحالة الراهنة أو الوضع القائم . وأن تقديرا واقعيا للاحتياجات
ابتى يمكن العمل بها فى مثل تلك المحاولة يجب أن يتضمن أيضا
قدرا مساويا لكفاءتها الإيجابية فى تحقيق ذلك الأمر فإذا لم تتواجد
سبل اصلاح الاخطاء وأمكن ضمان القيام بالتغيير المنظم إذا دعت
العدالة الى ذلك فإن ما ينظر اليه على أنه نظام جماعى للامن
للاحتفاظ باسلام يكون فى الواقع أقرب منه الى كونه نظاما جماعيا
للكبح للاقواء على النظام القائم ولن يكون بذلك الا بعثا للحلف
المقدس الذى كان قائما يوما ما » .

و « الامن الجماعى » يمكن تعريفه بأنه نظام يؤكد أن الغايات
المحرمة لا يمكن تحقيقها بأية وسيلة فى الوقت الذى نجد فيه
أن الغايات الشرعية يمكن تحقيقها بالوسائل الصائبة .

وبطبيعة الحال فإن ما يهمنى هو « ما اذا كانت أمثال هذه
العبارات « الغايات المحرمة » و « الوسائل الصائبة » قد أمكن
تحديد أمثلة لها . فالمنف يجب أن ينظر اليه دائما على أنه أمر
ميثوس منه وأنه لا يمكن اعتباره قط أمرا دفعت اليه عدالة
قضية ما .

ويترتب على ذلك أن قيام أى نظام بتأدية وظائفه على الوجه
الاكمل فى سبيل امن جماعى حق - حتى فى الصورة البدائية
التي تدل عليها مقدرتنا الراهنة على تحقيق ما نصبوا اليه -
يتطلب ما يلى :

- ١ - اتفاق شامل على المبادئ فيما يتعلق بالغايات والوسائل
وابتها تعتبر شرعية وأيتها تنافى ذلك الاعتبار .
- ٢ - وجود أداة لتنفيذ تلك المبادئ فى حالات معينة .
- ٣ - اجماع عام على استخدام تلك الأداة .

ولقد قام الميثاق بذكر تلك المبادئ كما أن المنظمة كانت
هى الاداة التي وكل اليها تنفيذ تلك المبادئ أما الإرادة الجماعية
فيمكن للأعضاء وحدهم أن يعملوا على توافرها .

ومع ان الامم المتحدة ليست قوة كما انها ليست برلمانا فانها مع ذلك كما قال سكرتيرها العام انراجل « هيكل للعمليات الدبلوماسية » . . وعلى هذا الاساس نجد ان المنظمة منذ ان تكونت لا تعتبر الاداة الوحيدة لذلك فحسب بل تعتبر اداة « مكمله لكل الادوات المستخدمة في سائر العلاقات الدولية » .

وسواء اكانت الامم المتحدة قد وصفت بأكثر من حقيقتها في مبدأ الأمر أم كانت قد أسئ فهمها فان امكانياتها الأساسية يمكن على أية حال تقديرها عن طريق المحاولة والاختلاء فقط . لقد كتب جون مارشال في نهاية العام اثلاثين من تقلده منصب رئيس القضاة في المحكمة العليا للولايات المتحدة الى زميل له يقول وقد حركه حدة الشقاق الحزبي في داخل الولايات المتحدة « أنني أستسلم ببطء وأنا غير راض بالاعتناء بأن دستورنا لن يدوم » . واليوم نرى ان دستورنا قد أصبح أقدم اندساتير المكتوبة وذلك راجع الى امكان توافقه مع الظروف وحكمة هؤلاء الذين قاموا بالاشراف على استخدامه ومن بينهم رئيس القضاة في المحكمة العليا نفسه وعلى كل فلم يكن الدستور هو محل الاختبار ولكن كانت القدرة على التعود ذاتيا على انتظام لمجموعة من الولايات الناشئة .

وعلى هذا القياس فان قيم البقاء للامم المتحدة يجب ان تقدر تبعا للطريقة التي تستخدم بها بدلا من تقديرها بحجم ماتقوم به من عمل اذ يحقق الضرر بالمنظمة اذا قمنا بالاعتماد عليها كعصا نتوكا عليها بدلا من استخدامها كأداة للدبلوماسية . فالامم المتحدة لا يمكن ان تقوم بدلا عن السياسة الوطنية الا كما تقوم باحلال مستشفى مكان نظام صحي عمام وسواء استخدمت المنظمة كملجأ أول أو أخير في أزمة ما فان الفضل الذي يحل بها لاشك في أنه يسجل المتاعب التي يواجهها الاعضاء للوصول الى اتفاق أو حل في حالات معينة .

ومن الملاحظ أن بعض الذين يوجدون في الولايات المتحدة ويقومون بمهاجمة الامم المتحدة على أنها « دولة عليا » تهدد كيان الدولة يكونون عادة هم أول من ينعمون عليها عدم القيام بمثل ذلك العمل في الحالات التي يرجى فيها أن تقوم بذلك في سبيل مصلحة الولايات المتحدة . وعلى النقيض من ذلك هؤلاء

الذين يقومون بتوجيه نداءات غامضة في سبيل « تأييد الأمم المتحدة » فهم بذلك يصفونها بأنها ذات كيان مشترك ليست تملكه في الواقع . فالتأييد المرجو هو ذلك الذي يمكن الحصول عليه من ضغط شعبي يهدف إلى حسن استخدام تلك الأداة التي أنشأتها دول مستقلة يعتبرون شركاء متضامنين في حلف أطلق عليه اسم « ميثاق الأمم المتحدة » .

واتجاهات الأمريكيين نحو المنظمة عادة تقوم بعكس الاعتبارات الخلقية ووزن مقدار الخطر الذي يجابهه شعب مسئولياته أعظم من قدرته على التحكم في الأحداث وعلى وجه العموم ، وبالرغم من الشعارات التي تطلق بين حين وآخر مليئة بحب التصلب رغبة في ازدياد السرطان ، فإن الولايات المتحدة قد حاولت أن تعمل متوخية الروح التي صي بها الأميرال ما هان لحسن سياسة الأمور إذ قال « أن مهمة القوة هي إعطاء المبادئ الخلقية فرصة كافية حتى تستقر جذورها » .

ولكن يظهر أن الجو الدولي لا يشجع على تبني « الآراء الخلقية » ولذا لم تجد جذورها سوى أرض لينة تتشبث بها في عالم منقسم ويدور النقاش الشعبي حول الاهتمام بخطتنا في المستقبل فالبعض يصمم على أن نقوم وحدنا بالعمل وغيرهم يقول بأن يكون لنا مطلق الحرية في العمل وآخرون يقولون بأن نكون أشداء في عملنا وكثيرون يرون أن نقلل من مجالات اهتمامنا ومسئولياتنا حذرين ضد الأخطار عند قيامنا باتباع سياسة تتفق مع « رأى عام عالمي » لا يمكن تحديده بوضوح .

كما أن الثقة تتزعزع برفض بعض الشعوب الصغيرة اتخاذ مواقف محدودة فيما يتعلق بحالات تنطبق عليها المبادئ انطباقا صريحا ومن أوضح الأمثلة على ذلك الحكومات التي اجتمعت في بلجراد في سبتمبر عام ٦١ للقيام بعمل حاسم ضد عودة السوفييت الى استئناف التجارب الذرية قبيل بدء المؤتمر فعدم قيامهم بأى عمل من الطبيعي أن لا يؤثر في رغبة الحكومة السوفييتية من اتخاذ قرارها فيما يتعلق بالسياسة النووية ومن الواضح أن الحكومة السوفييتية قد قامت بالمفاوضات ظاهريا

مع الدول الغربية كستار للقيام باعداد ماقامت به فى ذلك الموضوع -
وبصرف النظر عن رفضهم اظهار السخط على اساءة
استعمال عملية المفاوضات. فان اعضاء المؤتمر الموجودين فى
بلجراد قاموا باعلان انهم يرون عدم وجود مجال للاختبار بين
المفاوضات والحرب . وهذا الفشل الواضح فى قرن مبدا
واضح بحالة معينة دفع الكثيرين فى الولايات المتحدة الى التخوف
من أن تكون سياسات الشعوب الصغيرة ليست فقط غير سياسية
بل بعيدة عن الواقع والحقيقة .

ومع ذلك فانه يكون من الخطا التصرف نتيجة الغضب
وان تؤكد بأن من لا يكون معنا لا بد وان يكون ضدنا . وذلك
لان الشعوب التى قبلت الدعوة الى مؤتمر بلجراد لن تكون مطلقا
هى كل الدول التى تتبع فى سياستها الخارجية سياسة عدم
الانحياز فمن بين دول أمريكا اللاتينية كانت كوبا فقط هى التى
اشتركت فى المؤتمر ولم يحضر من دول أفريقيا المستقلة سوى
الثلاث اما الدول الآسيوية فقد حضر فى المؤتمر منها نحو
النصف اما يوغوسلافيا فقد كانت الدولة الوحيدة الممثلة من
كل القارة الأوروبية أضف الى ذلك أن من حضر من الدول كونوا
جماعات منفصلة منقسمة أكثر منها متحدة حتى كان من
الصعوبة الاتفاق على قرار المؤتمر وحاولت قدر جهدها نفى ما
أشيع من عدم قدرة المؤتمر على الوصول الى قرار نهائى .

وكان الغرض من اصرار الشيوعيين على أن هناك مثل
تلك النية اظهار العالم على أنه يتكون من شعوب تواجه اختيار
الجوانب التى تنحاز اليها بدلا من المبادئ وفى هذا الصدد يجدر
بالولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أن يراعوا تحذيرا سبق أن
فاه به هاميلتون فيش أرمسترونج فيما يختص باليابان اذ قد
ثبت أن له نصيبا من الصحة حين قال « اذا أمكن لليابانيين أن
يدفعوا كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى الشك
والكره فان ذلك سيحقق تقدما سوفيتيا عظيما » .

وهناك علامة منذرة بحدوث ذلك الاضمحلال فى الموقف

الامريكى النسبى ألا وهى المدى الذى أصبحت تعتبر فيه الحسب الباردة فى نظر العالم على أنها ثورة سوفيتية ضد الميثاق والنظر اليها بصورة أكبر على أنها صراع على القوة بين ماردين فى حين أن الشعوب الاصغر ترقب ذلك الصراع اما فى صورة متفجرين أو مترقبين تغلب فريق على الآخر ليعلموا انضمامهم اليه .

والحقيقة هى ان المصادمات بين القوى الكبيرة نادرا ما تدور حول أمور تحددها فقط مصالحهم المباشرة فالمصالح الدفينة للقوى الاخرى قد تكون مخيفة أو حتى مستنكرة ومع ذلك فان قليلا من الشعوب تعطى بمحض رغبتها شعوبا اخرى حق الوكالة عن نفسها لتقرير أمور تدور حول مصيرها ويلاحظ من التجربة العامة أنه ولو أن الحكومات قد تكون غير ملزمة علنا فانه من النادر أن تكون غير ملزمة فى الخفاء .

وبالاختصار فان قوى جديدة ودولا جديدة وعلاقات جديدة زادت من اعباء كل أعضاء الامم المتحدة فى استخدام تلك المنظمة بصورة أكثر فاعلية .

ولذا أصبح تحقيق أهداف الميثاق امرا حيويا أكثر من ذى قبل فمع ازدياد قوة الشيوعيين اتسع مدى الخطر من وقوع صدام نتيجة لثورة السوفييت المستمرة ضد الميثاق .

والاغراض الجديدة يترتب عليها الحاجة الى احداث تغيرات مناسبة فى الإجراءات. والبنيان الذى قامت عليه المنظمة وتشمل هذه زيادة الفاعلية فى ممارسة السلطة عن طريق الاداة البرلمانية العامة ونعنى بها الجمعية العمومية مع زيادة واتساع سلطات الهيئة التنفيذية التى تتمثل فى السكرتير العام . فاذا لم يصاحب حق الجمعية العمومية فى التوصية قدرة السكرتير العام على العمل فلن تكون هناك وسائل عملية قائمة تمكن الجمعية العمومية من الاضطلاع بمسئولياتها تجاه السلام حينما يكون مجلس الامن موثقا عن العمل لوجود الفيتو . وعلى ذلك فان اقتراحات السوفييت التى تهدف الى إلحاق الضرر بقدرة الامم المتحدة على القيام بتنفيذ أعمالها يجب أن ينظر اليها على أنها ضربات موجهة الى الامم المتحدة نفسها .

وبالإضافة الى الاحتياجات اللازمة لاجراء تغيير في بنىان
واعمال الامم المتحدة وهى التى تتعلق أولا بالابقاء على السلام
نجد انه من الواجب تحليل طبيعة المشاكل التى يجب أن نواجهها
عند بناء الاسس اللازمة لنظام دولى .

فالسلاام هو حالة من حالات المجتمع البشرى مثله مثل
الصحة التى هى حالة من الهىكل البشرى وكلناهما لا يمكن
الحصول عليها والاستمرار فيها بعد ذلك بصفة دائمة بل يجب
فى كل منهما محاولة الابقاء عليها عن طريق استخدام الرغبة
والعمل الذى تدفع اليه فتاريخ البشر هو تاريخ صراع لا نهاية
له فى سبيل سلام دائم ونظام عادل .

وعند تقدير الامم المتحدة على انها صورة لهذه المحاولة المزمنة
فان المناقشة التالية تم تقسيمها لهذا الغرض الى قسمين اثنين
الاول منهما يتعلق اساسا بالاجراءات المنظمة فى سبيل الابقاء
على السلام أما ثانيهما فيتعلق بالمشاكل المتعلقة ببناء أسسس
نظام عادل .

وتحاول المناقشة تقدير ما قامت به الامم المتحدة وبصورة
خاصة ما قامت به الولايات المتحدة فى المنظمة فى سبيل تحقيق
هذين الغرضين المتلازمين بل انها تمضى فى جراءة لتقترح
الوسائل التى يمكن بها استخدام الامم المتحدة بطريقة أكثر فعالية
فى ذلك الصراع الذى يهدف الى تحقيق نظام عادل ثابت يقوم بين
الشعوب .

الفصل الأول . السكرتير العام يحارس على إسلام

ان موت داج همرشولد فى ليل افريقيا وجه الانظار الى الصعاب التى واجهت الشعوب لفترة طويلة ولكنها لم تجد الشجاعة الكافية للتصدى لها .

فقد أظهرت التجربة أن القائم بالتنفيذ اذا كان محايدا ونشيطا يمكن أن يساعد على منع حوادث مثل حادث قناة السويس والكونجو من أن تفرق العالم فى صراع بين القوى الكبيرة ، ومن ناحية أخرى فإنه يمكن لقوة كبيرة ، أن تبدأ الصراع فى أى وقت اذا ما صممت على ذلك ولهذا فإن المسدى الذى يمكن للسكرتير العام نفسه أن يصل اليه يصبح مصدرا للخلاف بين القوى الكبيرة ، اذ يكون من الواضح ان قدرته على بذل نفوذه للتوفيق بينهم تنافض رغبات أحد الاطراف ، ولكن السكرتير الراحل بما تمتع به من صفات القوة والحزم أمكنه أن يظل صامدا فى موقف الحياد وأن يكون قوة تنفيذية التفت حولها الشعوب الصغيرة ولكنها لم تؤازره ودفعها موته الى ضرورة الاختيار فعلى الشعوب الصغيرة أما أن تصمم رغما عن اعتراض السوفييت على القيام بعمل يمكن الامم المتحدة من تحسين وتطوير نموها واجراءاتها المشتركة أو أن تصبح مجرد مقر للاجتماع لمزاولة الحرب الباردة مثلها فى ذلك مثل الأبار التى كان يجتمع حولها قبائل الهنود المتعادية لفترات يلمون فيها شعتهم ويضمدون جراحهم .

فى تلك الاثناء قام الاعضاء بمجاعة الظروف اذ افتتحت الدورة السادسة عشرة للجمعية العمومية فى اليوم التالى لوفاة مستر همرشولد ووقف المجلس فى حداد وتقدير للراحل ثم أجل انعقاده على الفور وحين أعيد انعقاده لم يجرؤ عضو على أن يكون البادى بتقديم أى اقتراح وان كان بعض المندوبين قد

استجابوا للجو والحاجة اللتين كانتا سائدتين في تلك اللحظة فراوا أن على الجمعية أن ترحب فوراً رئيسها المنتخب حديثاً وهو منجى سليم التونسي أن يشرف مؤقتاً على أعمال السكرتارية ولقد كان في إمكانه عمل ذلك بحكم منصبه وبدون أن يأخذ صفة منصب السكرتير وذلك حتى يعين سكرتير عام أو قائم بأعماله تبعاً لما نص عليه الميثاق وكانت وجهة نظرهم أن على الجمعية أن تقوم بالأضطلاع بمسئولياتها لضمان عدم انقطاع مهام وظيفة السكرتير تلك التي قام الميثاق بإنشائها كأداة أساسية في الأمم المتحدة « المادة ٧ » .

وربما كان قيام رئيس الجمعية العمومية بمثل تلك المسئولية فرصة لتجربة نافعة لتقوية التعاون بين الجمعية والسكرتيرية ولتنظيم داخلي ولم يكن ذلك داعياً إلى التدخل البرلماني في حقوق السلطة التنفيذية إذ كان الغرض الوحيد هو ضمان استمرار أعمال السكرتيرية في سبيل المصلحة المتعلقة بجميع الأعضاء كما أن الجمعية كان في مقدورها المحافظة على حريتها المطلقة في سحب أو تعديل التكليف تماماً مثل إمكان مجلس الأمن في توكيد سلطته الممنوحة له عن طريق الميثاق بأن يقوم في أي وقت بتزكية سكرتير عام لتعيينه بواسطة الجمعية العمومية .

ومن غير الممكن إعادة تقييد أية حادثة فقيام الولايات المتحدة بهذا أقصى ما يمكنها في مشاورات مع الوفود الداهلة ربما يكون داعياً لاثارة الاعتراض . ومن جهة أخرى فإن التأخير كان يحمل خطراً آخر معروفاً وهو فقدان التوجيه للاعتقاد إلى القيادة . وهذا الخطر الأخير كان يظهر أشد خطورة على ضوء الحقيقة المترتبة على أن لجنة من ثمانية « خبراء » من شعوب مختلفة قد وجدت نفسها عاجزة ، بعد محاولة دامت سنة كاملة عن الوصول إلى اتفاق يختص بطرق تعديل هيكل السكرتيرية .

ففي صراع سابق حول السكرتيرية - حينما حاول السوفييت عزل تريجنفي لي لأنه عارض العدوان الشيوعي على كوريا - قامت الولايات المتحدة بوضع حد للتنافس والفوضى عن طريق التهديد باستخدام حق الفيتو إذا دعا الأمر إلى ذلك وذلك لسد الطريق أمام أي مرشح آخر لمنصب السكرتيرية .

أما الموقف الذى نشأ عقب موت مستر همرشولد فإنه كان معقدا الى درجة كبيرة لا تسمح باتخاذ مثل ذلك الاسلوب الفج . فقد كان منجى سليم ينظر اليه بدرجة كبيرة على أنه مرشح لمنصب السكرتير العام مما زاد فى صعوبة التقدم اليه برجاء القيام بتلك الوظيفة فى فترة الانتقال فى حين أنه قائم بأعمال رئيس الجمعية العمومية كما أن إعادة تنظيم الجماعات المكونة من الشعوب الصغيرة التى تمثل بصورة ملحوظة مساحات شاسعة من اراضى العالم جعلها تحاول العثور على طريقة يتمكن بها الاعضاء ، بما فيهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، من الوصول الى اتفاق .

وقد وقف الاعضاء وقفة ثابتة - بغض النظر عن استثناءات قليلة - ضد العرض السوفييتى بسكرتيرية ثلاثية اذ كان السكرتير العام الراحل قد خلف وراءه اثرا مزدوجا / سكرتير عاملة كانت قديرة على القيام بأعمالها خلال أسابيع من الركود والتوقف ، وادراك تحس به الشعوب الصغيرة بأن مصالحها تدعو الى وجود يد منفذة للمنظمة تتصف بالكفاءة والنشاط .

وقد تنازل الاتحاد السوفييتى مكرها عن موقف كان من الواضح انه لم يقبل باحترام اجماعى . ولو أن المناوين قد تركزت على الاجتماعات السرية التى تم عقدها بين مندوبى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، إلا أن الشعوب الصغيرة هى التى حققت فى نهاية الامر أساسا للاتفاق .

ومع ذلك فإن الكيفية التى تم بها الاختيار الجماعى لـ « يوثانت » للقيام بأعمال السكرتير العام كانت تحمل فى طياتها قبلة زمنية معدة للانطلاق فى يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٦٣ وهو اليوم الذى تنتهى فيه مدة الحملة العادية لمستر همرشولد فمثل تلك الفترة القصيرة فى الوظيفة اذا أضيف اليها عزم مستر يوثانت على العمل بروح « التفاهم المشترك » مع مروسية تهدد بالأذى صفة الاستقلال لذلك المنصب فالرئيس التنفيذى غير معفى من المسئولية الشخصية وهو مع ذلك خاضع لضغط اما أن يقوم بتعطيله عن العمل أو يجعله أكثر تعرضا للهجوم اذا خاطر وقام بالعمل . وأن الغموض المحيط بذلك الاتفاق والتراضى

ليس مرجعه خطأ من وضعوا الاتفاق . ولكنه نجم من محاولة المحافظة على مبدأ نشاط القائم بالتنفيذ بطريقة قد يثبت تناقضها مع الاحتياجات الخاصة بتلك المهمة اذا استخدمت بعناية وان تقدير مغزى ذلك الاتفاق امر هام ليس لانه نقد لما تم عمله فعلا بل لانه وسيلة لتقدير ووزن ما يتبع في المستقبل وما يجب على الامم المتحدة عمله . فاذا تفاضلنا عن التطورات التي لا يمكن التنبؤ بها مثل تخلي السوفييت عن السكرتيرية الثلاثية فان الازمة ستحل في دورة الجمعية العامة السابعة عشرة اى فى خريف عام ١٩٦٢ وذلك ترقباً لانتهاء مدة يوثانت فى ابريل من العام التالى .

ومن المستحيل التنبؤ بكيفية استخدام الاتفاق الحالى بطريقة عملية أو عن الصورة التى سيتخذها الموضوع فى الانعقاد التالى أو عما تتضمنه سياستها . ومع ذلك فان تلك الأشياء نفسها التى لا يمكن الركون إليها هى التى تجعل من الضرورى تفهم وادراك المبدأ الذى يدور حوله الامر وتحتم استخدام كل السبل وأنواع الضغط التى لدى الولايات المتحدة وألوان الدبلوماسية فى تلك الفترة الفاصلة لتظهر بوضوح تصميم الولايات المتحدة على عدم المساس ولو بدرجة طفيفة بذلك المبدأ .

السلطات والواجبات

ان المبدأ يتلخص ، فى صورة مبسطة ، فى عزل السكرتيرية « المكونة من السكرتير العام وجميع معاونيه » عن الضغط الحكومى . ولقد تم تقديم اقتراح فى مؤتمر ميشاق سان فرانسيسكو بأنه يجب ان يكون للسكرتير العام خمسة نواب تقوم الجمعية العمومية بانتخابهم بما يتفق وتوصية مجلس الامن . وقد تخلص عن هذا الاقتراح مقترحوه بما فى ذلك الوفد السوفيتى نتيجة للمناقشات التى اظهرت ضرورة الحاجة الى موظف واحد مسئول وبذا زاد التأكيد على مبدأ المسؤولية الشخصية وأصبحت « فكرة النظام الوزارى الذى تقع فيه مسئولية الادارة والمهام السياسية على عاتق عدة افراد بالتساوى أمراً مرفوضاً » .

وتبعاً لذلك صار تعهد القائم بأعمال السكرتير العام بأنه سيتعاون ويتشاور مع مرعوسيه « بروح تفاهم متبادل » قبل اتخاذ أى اجراء قد يمكن اعتباره منافياً ، صار هذا التعهد سارياً .

يجب على السكرتير العام عند تأدية مهام وظيفته ، ان يختار بين طريقين للعمل . فقد يمكنه « رفض الاشارة الى موقفه بالنسبة للمنازعات القائمة وذلك فى سبيل المحافظة على حياد المنصب » . وقد وصف مستر همر شولد ذلك بأنه « حياد سلبى » ، أو قد يمكنه عمل « تقدير مستقل ولكنه ايجابى متحرر من التأثيرات الحزبية ومحدد بالميثاق » وقد قيل عن هذا الاتجاه فى العمل بأنه « يضع الاساس لطريقة عمل قد تكون فاتحة لزيادة تقدير النفوذ المستقل للمنظمة فى تطورها السياسى » . ولا يترك الميثاق مجالات للشك بان واضعيه ، كانوا يتوقعون .

ان يكون المنصب قادرا على تحمل اوسع المسئوليات فالمادة ١٩ تخول للسكرتير العام ان « يوجه نظر مجلس الامن الى ما يظن انه قد يهدد المحافظة على السلام العالمى والامن » وهكذا نجد ان السكرتير العام والسكرتيرية « كأداة أساسية » فى الامم المتحدة قد منحت أيضا الحق فى القيام بذلك العمل بالنسبة للجمعية العمومية « المادة ١١ بند ٣ » .

اما أهمية هذه السلطة فقد كان واضعو الميثاق يدركونها ادراكا تاما اذ أن التجربة التى مرت بها عصبة الامم أظهرت مدى الاخطار التى تنجم عن التأخير حينما يكون من حق الأعضاء وحدهم لفت نظر المجلس الى الحالات التى تهدد بالخطر وحتى قبل انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو اتفقت الحكومتان الأمريكيتى والسوفييتية على ان اعطاء هذا الحق للسكرتير العام هو « اجراء عظيم النفع وخاصة عندما لا يرغب أى عضو فى المنظمة فى أن يكون البادئ به » ولقد حدث ذلك فعلا على سبيل المثال حينما انعقد مجلس الامن تلبية لطلب مستر همر شولد فى ١٤ يوليو ١٩٦٠ ليقوم بمعالجة أول أزمة كبيرة من سلسلة الازمات التى أدت الى « مشكلة الكونجو » .

وتطبيقا للمبدأ القائل بأنه حينما تمنح سلطات كبيرة فان ذلك يعنى ضمنا سلطات أقل فان السكرتير العام قد قام بتأكيد ذلك الحق له تطبيقا للمادة ١٩ اذ قال انها تشمل أيضا السلطة على التحقيق ومراقبة الاحداث فى نفس المنطقة التى تقع بها اما شخصا أو عن طريق ممثليه الشخصيين ، وتطبيقا لهذا المبدأ قام السكرتير العام بزيارة لاوس فى نوفمبر سنة ١٩٥٩ بناء على طلب الحكومة اللاوسية وقد سبب ذلك فيما بعد هجوم السوفييت التى رأت فيه عملا غير حيادى وغير قانونى ومن المتوقع فى المستقبل أن « يوجه النصح » بشدة الى القائم بأعمال السكرتير العام الجديد عن طريق أحد مرعوسيه السوفييت بالأا يقوم بعمل مماثل فى حالات أخرى .

اما حق توجيه نظر مجلس الامن الى أى موضوع يهدد السلام فهو غير مقصور على « المنازعات » بين الأعضاء بل انه

يمتد بنفس التأثير فيشمل الظروف التي قد تتمخض عنها منازعات وكذلك مصادر التوتر الاجتماعي والاقتصادي .

ويتصل اتصالا وثيقا بذلك الحق واجب السكرتير العام تطبيقا للمادة ٩٨ من الميثاق في القيام بالمهام الموكلة اليه عن طريق الجمعية العمومية ومجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية وذلك بالاضافة الى عمل تقرير سنوى يقدم الى الجمعية العمومية عن عمل المنظمة . ومجموع تلك الواجبات يشمل الاعمال التنفيذية الاساسية وذلك بالاضافة الى الادارة وتقديم المعلومات والارشاد والنصح . ويجب ان تهدف تقاريره الى تذكير الاعضاء بحوادث الفشل السابقة وكذلك ماتم تحقيقه كما يجب ان تشير بصراحة الى التقدم الذى يجسب احرازه .

ولهذا ايضا نجد ان الحق الكبير لا بد وان يشمل حقوقا اقل درجة فتقديم التقارير السنوية جعل من الواضح ان الرغبة فى عمل تقارير خاصة عن امور معينة تهم الاعضاء . فمثل تلك التقارير سواء اكانت عادية ام خاصة يكون لها اهمية فقط الى الحد الذى تعكس فيه آراء مستقلة ذات هدف للسكرتير العام فاذا تم تنقية تلك التقارير عن طريق التشاور حتى تصبح مجرد انعكاس للحقاد السلبي فانه يمكن القول بأن المنظمة يتم حرمانها من مصدر حيوى كبير للنقاش والتفكير .

اضف الى ذلك ان السكرتير العام يتحمل مسؤولية الاشراف على المؤتمر الدبلوماسى الدورى الذى تتصف به الامم المتحدة. وترى فيه أساسا لمفاوضاتها وعملياتها . وتبعا لذلك فان مسؤوليات السكرتيرية تشمل : التفاوض للاتفاقات ، والتوسط والتحكيم ، وارسال بعثات استراتيجية ذات صفة بوليسيه أو برلمانية ، وادارة البرامج الاخبارية العلمية والاقتصادية والثقافية والقانونية والشعبية ويحسن تنفيذ مثل تلك المجموعة الكبيرة من الواجبات - بمراقبة الحالات الخطيرة وتقديم تقارير عن وجهات النظر المختلفة وتركيز التحسينات فى الاجراءات والاشراف على المؤتمر الدائم والقيام بأعماله الدبلوماسية الشخصية والقيام بما توكله اليه الجمعية العمومية ومجلس الامن - كل تلك المهام

نحتّم مطلق الحرية للمنفذ ليقوم بعمله مستقلا في نطاق
الاشتراطات التي نص عليها الميثاق والتوكيلات الصادرة من
الجهات السياسية .

والمبدأ الذي كان يدين به السكرتير العام الراحل موجود
في المادة ١٠٠ ، من الميثاق وهو يحرم على موظفي السكرتيرية
تلقي الإرشادات من أية حكومة ويفرض على الأعضاء واجب
« احترام الصفة الدولية وحدها » لمسئوليات السكرتيرية .
واشتركت الحكومة السوفيتية في تبني ذلك القانون منذ
مؤتمر ديمارتون أوكسي في عام ١٩٤٤ .

وقد حذر مستر همرشولد قبل موته بعدة أشهر بأن
ذلك مبدأ لا يصح النقاش فيه وقد أشار الى الميل الذي شاهده
عند بعض « الدوائر الغربية » من التخلي عن هذا القانون الخاص
بدولية السكرتيرية الى مبدأ سكرتيرية تقوم بالاتصال بين الحكومة
بناء على النظرية الخاطئة التي ترجع الى أن معاداة الحكومة
السوفيتية للسكرتيرية الأولى ستجعل من استمرارها زيادة في
التوتر الذي تهدف الأمم المتحدة الى التقليل منه . وعلى ذلك
حذر السكرتير العام الراحل بأن ذلك التخلي .. « قد يثبت
أنه ميونيخ الثانية بالنسبة للتعاون الدولي ... فإذا تخلينا أو
تفاوضنا على المبادئ التي قام ببيان التعاون عليها فقد يكون
ذلك ليس أقل خطورة من التفاوض على المبادئ المتعلقة بحقوق
شعب ما . ففي كلتا الحالتين قد يكون الثمن المدفوع هو السلام » .

والمبدأ الموجود في المادة ١٠٠ من الميثاق أعيد إصداره في
المادة الأولى من لائحة الموظفين وهي تمثل القانون الداخلي
لسكرتيرية الأمم المتحدة إذ جاء فيها :

« أعضاء السكرتارية هم موظفون عامون دوليون ومسؤولياتهم
ليست وطنية ولكنها دولية فقط وعند قبول التعيين يعاهدون أنفسهم
على نادية وظائفهم وأعمالهم وتنظيم مسلكتهم بما يتفق ومصالح الأمم
المتحدة وحدها » .

وهذا المبدأ محل هجوم من الحكومة السوفيتية التي تصر

على ان الناس لا يمكنهم التجاوب مع خلق عام لان « العالم الراسمالي له مستوياته الخلقية الخاصة به وكذلك العالم الشيوعي له مستوياته الخاصة به وكذلك الدول المحايدة لها ما يخصها » وليس ذلك سوى صدى ما فاه به لينين في عام ١٩٢٠ أي منذ اربعين عاما من عمر التاريخ الشيوعي حين قال « ان اخلاقنا مستقاة من الصراع الطبيعي للبروليتاريا فالخلق الشيوعي هو الخلق الذي يخدم ذلك الصراع » وهي نظرة غير مفهومة بالنسبة للمثل الخلقية الموجودة في أي دين من اديان العالم الثلاثة .

ولقد سئل مستر همرشولد في مؤتمر صحفي ان يعلق على الرأي السوفييتي القائل بان اهدافهم لا يمكن التوفيق بينها وبين اعمال العقل وانه لا يمكن ان يوجد افراد « محايدون » . فقام بالاجابة في عبارات تحمل الصفة الشخصية اذ قال « قد يكون حقيقيا انه لا يوجد هناك فرد محايد اذا نظرنا للامر نظرة عميقة من الناحية البشرية وذلك لان كل امرىء ، اذا كان يعتبر نفسه ذا قيمة ، لابد وأن تكون له آراؤه ومثله .. ولكن ما اناذى به أنه اذا كان الشخص على ذلك الاعتبار غير محايد فانه يمكنه أن يقوم وينفذ أعمالا تنصف بالحياد مادام عمله يرجع الى النزاهة .. وقد تتطور كلمة « الحياد » بعد كل ذلك الى مجرد تلاعب بالكلمات فانا لست محايدا فيما يتعلق بالحقائق ولكن هذا ليس مانعني بل ان مانعني . ان من الصعب حقا ان يوصف بكلمة تزيد عن « التهكم » الاقتراح القائل بأن الفرد يكفي المجتمع الذي يعيش فيه حتى انه لا يتمكن من اصدار قرارات تنبع من أفكاره الخاصة وتتعلق بأمور هي مثار للجدل السياسي . فان حياة جوزيف باسترناك توضح أنه حتى في أشد النظم كبتا يبقى الافراد قادرين على التنوع والمخالفة .

ومحاولة السوفييت في تقويض النظرية القائلة بان هيئة دولية مثل هذه من الممكن أن تصيب المنظمة باضرار لم تكن متوقعة فهذا يشمل هجوما مستترا على نزاهة وولاء واخلاص الموظفين العامين الذين ترتبط وظائفهم بالاخلاص في مراعاة المبدأ

الاساسى فى لائحة الموظفين اذ ليس فقط يحدث التقليل من الثقة بالفس عند الموظفين نتيجة الشك الخارجى والاختلاف الداخلى بل اسوا من ذلك ان الكفاءات الممتازة لن يصر عليها وقت طويل حتى يصبح من المتعذر تجنيدها للخدمة فى هيئة تحللت خلقيا اذ يصبح الامر وكأننا قمنا بتسميم الغدير عند منبعه .

اضف الى ذلك انه ولو ان الأمريكيين فى الماضى قاموا بكفاءة تامة بشغل مناصب المديرين لعدد من الوكالات الخاصة فان اتحاد المواصلات السلوكية الدولية ومنظمة العمل الدولية هما الهيئتان الوحيدتان الآن اللتان يرأسهما امريكيون فى وظيفة مدير عام كما انه من غير المتوقع ان يزداد عدد الأمريكيين المديرين فى المستقبل اذا استمرت حالة الاعضاء الراهنة على ماهى عليه اليوم .

ان أعضاء الأمم المتحدة يشعرون بالرضى الكامل على تحمل الولايات المتحدة اعباء مالية وايدبية كبيرة فى المنظمة ، ومع ذلك ، فان تلك الشعوب نفسها على استعداد مماثل للاعتقاد بأنه اذا تولى الأمريكيون دور المؤهلات مناصب ذات مسئولية كبيرة فان الأمم المتحدة ستقع فريسة للحرب الباردة .

وهكذا نرى ان مثل ذلك الظن الخاطيء ترتب عليه تساو خاطيء فى عدد الذين يعملون فى السكرتيرية من المتمتعين بالجنسيتين الامريكية والسوفييتية رغما عن الواقع الذى يدل على أن الاتحاد السوفييتى لم يتحمل قط نصيبه العادل من الاعباء المالية للمنظمة وانه نادرا ما وضع كفاياته الممتازة تحت تصرف الخدمة فى تلك المنظمة بغض النظر عن النداءات المتكررة من السكرتير العام لفعل ذلك كما انه قد رفض مبدا الخدمة العامة الدولية .

تطور المنصب

يتضح من تطور منصب السكرتير العام منذ العام الاول من وجود المنظمة عدم الجدوى من وجود « اداة مؤتمر جامدة » لان الحاجة ماسة الى « اداة فعالة للحكومات من اجل زيادة النظم الفعالة في التعاون الدولي » وكان الصراع حول طبيعة ومجال السلطة التنفيذية يشمل الاختبار المدروس بين هذين الرأيين .

وكان وضع الدول الكبرى فيما يتعلق بهذا الموضوع امرا غير واضح او ثابت وذلك منذ عام ١٩٤٦ . ففي ذلك العام على سبيل المثال قامت ايران بالشكوى الى مجلس الامن من التدخل السوفييتي في شئون ايران الداخلية وهنا تدخل السكرتير العام تريجفي لي في جدال دار بين الاتحاد السوفييتي وبين الولايات المتحدة مما اذا كانت المشكلة تبقى مدرجة في جدول اعمال المجلس وهو امر كان الاول يعارضه في حين كانت الثانية تؤيده . فاعلن عدم موافقته على وجهة نظر الولايات المتحدة وذلك في مذكرة رفعها الى رئيس مجلس الامن عن طريق تدخله الشخصي في اجراءات المجلس .

وقد ايد الوفد السوفييتي حقه في التدخل بمحض اختياره وايضا تلبية لدعوة المجلس . اما وفد الولايات المتحدة ، من ناحية اخرى فقد ذكر « انه ليس متأكدا تماما من سهولة تفسير الميثاق على انه يخول للسكرتير العام التعليق على الامور السياسية والحيوية » وقد مال الوفد البريطاني في اول الامر الى الاخذ بوجهة نظر ان الأعضاء يجب « أن يدعوا لتحديد السلطات التي يجازر بالسكرتير العام وضعها موضع التنفيذ » وبعد مزيد من التفكير ايد الوفد وجهة النظر السوفييتية وكذلك فعلت الولايات المتحدة . وهنا عدلت لوائح الاجراءات في مجلس الامن بموافقة اجماعية وذلك ليسمح للسكرتير العام او من ينوب عنه بالقيام بعمل تصريحات مكتوبة او شفوية للمجلس « تتعلق بآية مشكلة تكون موضع البحث منه » .

أما عن التدخل في نزاع سياسي فقد حدث في بداية تاريخ المنظمة ، وكان يشمل انتخاباً يقوم به أول سكرتير عام واتبع فيه منذ البداية طريقاً مرسوماً الغرض منه تطور الأمم المتحدة حتى تصبح أداة للتعاون الدولي تتميز بهيئة تنفيذية محايدة وقد وصف سكرتير مستر تريجفي لي مركزه في عبارات تشابه إلى درجة كبيرة تلك التي استخدمها مستر همرشولد بعد عدة أعوام . وهكذا نرى مستر تريجفي لي يكتب في خطاب أرسله إلى صديق له يصف فيه المشكلة الإيرانية فيقول « .. انه قد حاول أن ينظر إلى الموضوع نظرة تشابه نظرة وزير خارجية النرويج إلى حالة افتراضية .. » أما مستر همرشولد فقد قال بدوره « .. كثيراً ما يجد السكرتير العام ان عليه ان يقوم بعمل كان من المفروض للحكومة أخرى أن تقوم به ولكن في هذا الوقت حيث أصبحت العلاقات الراهنة بين الحكومات أمراً معقداً يظهر أنه من الأبسط والأكثر تأثيراً أن يلتجئ إلى سكرتيرية الأمم المتحدة » .

وفي الواقع ان تاريخ المنصب وخاصة منذ عام ١٩٥٦ قد دفعه إلى الإشارة خاصة إلى « الحالات الشديدة الجدل التي واجه فيها السكرتير العام تفويضات ذات صفة عامة إلى درجة كبيرة ولا تعبر إلا عن القدر الضئيل من الاتفاق الممكن الحصول عليه بين الجهات المختلفة .. » ففي مثل تلك الحالات كان هدفه تطبيق المبادئ العامة للميثاق بعد تفسيرها على ضوء تقديره العادل .

كما انه يعتبر نقداً قاسياً لا مبرر له اذا قيل ان الأمر لا يعدو عدم شعور بالسُّوْلية من جانب الأعضاء حين يلقون على عاتق السكرتير العام واجبات ، « عامة إلى درجة كبيرة » أو بالأحرى « مبهمه » . فالحقيقة المبسطة هي ، كما قال هو نفسه ، ان « المشاكل الخطيرة تنشأ بسبب أنه عادة ما تكون الجهات غير قادرة على حل المشكلات التي يواجهها - السكرتير العام » .

وهكذا نرى في عام ١٩٥٦ حينما اندلعت نيران الحرب في مصر انه قد سئل « بأن يقوم فوراً بالاتفاق مع الجهات المسؤولة بتنفيذ

وقف اطلاق النيران » وان « يحصل على تنفيذ امر انسحاب جميع القوات الى ما وراء خطوط الهدنة » ، وفي نفس اليوم طلب منه تقديم خطه لانشاء قوة طوارئ من الامم المتحدة .

وكان كل ذلك لم يكن كافيا للمء ساعات يوم كامل، فطلب منه ايضا عن طريق الجمعية العمومية عمل « استقصاء عن الحالة التي ترمبت على التدخل الاجنبى فى هنغاريا .. وان يقترح فى اسرع وقت ممكن الوسائل التى تعمل على انتهاء التدخل الاجنبى فى هنغاريا بما يتفق ومبادئ ميثاق الامم المتحدة » .

وان طرح المسألة الهنغارية على الأمم المتحدة بصفة عامة ، وعلى السكرتير العام بصفة خاصة ، وما ترتب على ذلك من نتائج عقيمة ، قد عرض المنظمة نفسها الى افتراءات مريبة .

ومن ذلك أن الولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية الكبيرة امتنعت عن اتخاذ ، أو اقتراح ، اجراءات معينة ومن ثم لم تقم المنظمة بعمل أكثر أو أقل مما طلبه منها الأعضاء فى المسألة الهنغارية .

وفى عام ١٩٥٧ اعلنت الجمعية العمومية ان سياسة اتحاد جنوب افريقيا فى التفرقة العنصرية لا تتفق والميثاق وطالبت الاتحاد « بتعديل سياسته » وناشدت السكرتير العام « بالاتصال بحكومة اتحاد جنوب افريقيا لتنفيذ الاغراض التى يرمى اليها القرار الحالى » .

وفى خلال نفس الشهر وجهت الجمعية العمومية اهتمامها الى الشرق الاوسط وطلبت من السكرتير العام « أن يستمر فى محاولاته لتحقيق الانسحاب الكامل لاسرائيل » من الاراضى المصرية » .

وفى عام ١٩٥٨ قامت ازمة اخرى فى الشرق الاوسط فطلبت الجمعية العمومية من السكرتير العام « أن يقوم فوراً .. باتخاذ الاجراءات العملية التى تساعد على تنفيذ اغراض ومبادئ الميثاق فيما يتعلق بلبنان والأردن فى الظروف الحاضرة .. »

ورافقت تلك المهام الدبلوماسية الشائكة طلبات تذكر منها

عمل الترتيبات لتنظيف قناة السويس (قرار ١١٢١) وتقديم
المقترحات لتقوية وزيادة النشاط العلمى فى ميدان دراسات
الإشعاع الذرى (قرار ١١٤٧) وانتداب جماعات فنية للدراسة
التفتيش على وسائل نزع السلاح (قرار ١١٤٨) والقيام
بمحاولات عاجلة لضمان تمويل هيئة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين
الفلسطينيين (قرار ١١٩١) ، واقترح « الخطوات التى يجب
اتخاذها داخل الإطار الحالى للأمم المتحدة لتشجيع التعاون الدولى
الى أقصى درجة فى الاستعمال السلمى للقضاء الخارجى »
(قرار رقم ١٣٤٨) .

وبالإضافة الى تحمل المسئوليات فى الحالات التى تم الانفجار
فيها مسببا ازمات فان السكرتير العام كان مشغولا أيضا فيما
اسماه « الديبلوماسية الواقية الشيطنة » حيث لا يمكن للحكومة
أو مجموعة من الحكومات أو منظمة اقليمية أن تقوم بعمل له تأثير
ما . وهكذا نرى أنه فى نهاية عام ١٩٥٧ عندما التجأت اليه كل من
تايلاند وكمبوديا تنشدان مساعدته فى تسوية نزاع مرير بينهما
أوفد لجنة لتسوية النزاع نجحت فى الوصول الى تصفية الموقف .
وفى عام ١٩٥٨ أرسل مبعوثا شخصيا الى لبنان وزوده بمسؤوليته
نيابة عنه لتنفيذ المهمة الغامضة التى أسندت الى السكرتير العام
فى قرار الجمعية العمومية بتاريخ ٢١ أغسطس الخاصة بعمل
« الترتيبات العملية » لتنفيذ ما تضمنه الميثاق . وفى العام التالى
اتبع اجراء مماثلا فعهد الى ممثل آخر بالمهمة الصعبة الخاصة بالتوفيق
بين العناصر المتنازعة على السلطان فى لاوس .

وهكذا نرى أن فكرة « وجود الأمم المتحدة » قد أمكن
خلقها وتكوينها لتكون قادرة على احلال السلام والتوسط وغير
ذلك من الوسائل التى تبث فى أية حالة تنذر بالخطر التأثير
الملطف الناجم عن نظام ناشئ .

وفى كل تلك الحالات لم ينشد السكرتير العام موافقة مبدئية
من مجلس الأمن وهو اغفال حدا بالحكومة السوفيتية ، الى سوق
الاتهامات له بمحاولة الاستحواذ على السلطة . ومع ذلك فقد
عانى السكرتير العام الامرين من ايضاح نواياه الى الجهات

السياسية مهيتا لها بذلك الفرصة لبدء الراى مع تقدمه اليها
بتقارير مفصلة .

وان الرياء الذى اصطبغ به موقف السوفييت فى هذا
اثنان ، كما هو الحال فى عدم رغبتها فى تحمل نصيبها من الاعياء
المالية للامم المتحدة ورفضها لفكرة خدمة عامة دولية . كل ذلك
يتضح من الواقع بأنه فى عديد من الحالات قامت الحكومة
السوفييتية نفسها بتأييد قرارات توكل الى السكرتير العام مهام
غامضة العبارات مسندة اليه قسطا كبيرا من التقدير الشخصى
ومن الامثلة الدالة على ذلك الازمات المتعددة بين العرب واسرائيل
وحادث السويس والقرارات الخاصة بالكونجو .

وليس من السداد ان نتصور كيف يكون حال المنصب اذا
ما كان قد تولاه سكرتير عام آخر فان المقدرة والحكمة اللتين
انصفت بهما اعمال مستر همرشولد هي امور نالت التقدير العام .
ومع ذلك فليس من صفات الطابع الديموقراطى ان ينظر الى اى
رجل ، مهما كان عظيما ، على انه لا يوجد من يحل محله . فالصدمة
والحزن اللذان رافقا موت مستر همرشولد غير المتوقع دفع بعض
الاصدقاء والمعجبين الاذكياء الى التنبؤ بنهاية المنظمة .

ان قيام خلفائه باعمالهم - وسيكون عددهم كبيرا على مر
الاجيال سيعكس ، بطبيعة الحال ميزاتهم فى التقدير والخلق ،
ولكن ، قبل كل شئ ستكون طبيعة عملهم ومهام وظيفتهم متجاوبة
مع ارادة وحكمة الاعضاء وخاصة الولايات المتحدة .

ولم يحاول السكرتير العام الاستحواذ على السلطة - كما
انه لم يتصل - من المسؤوليات المذكورة ضمنا فى المهام الغامضة
التي وكلت اليه . ومع ذلك فانه قام فى بعض الاحيان بتوجيه
نظر المنظمة الى خطر اللعب بما اسماه « نوعا من الحظ » حيث
ينشد الاعضاء التهرب من الازمات بالتحدث فى جراءة ثم يوكلون
الى القائم بالتنفيذ فى الامم المتحدة واجبا غير معين لحل المشكلات .

وفى اجتماع عقده مع لجنته الاستشارية الخاصة بالكونجو
وذلك فى بداية عام ١٩٦١ تحدث السكرتير العام عن الحاجة الى
وجود المفاوض « فى المركز الذى يمكنه من التفاوض مع من عليه

الاتفاق معهم » ثم مضى قائلا : « لقد كنت اعتبر دائما ان احد الامثلة الكلاسيكية لسوء معالجة موضوع ماهو معالجة الجمعية العمومية لموضوع المسجونين في الصين وذلك في خريف عام ١٩٥٤ . عندما قامت الجمعية العمومية بالموافقة على قرار يدين الصين الشيوعية وفي نفس الوقت يطالب باجراء مفاوضات معها » .

وقد قام السكرتير العام بتنفيذ تلك المهمة ببراعة فائقة تلقى ضوفا على ما تقوم به الامم المتحدة مما يثير أحيانا عجب كثير من الراقبين : وهو استخدامها في نفس الوقت كمكان يجتمع فيه الاعضاء لتوجيه اللوم مع طلب التوفيق . والسبب الاساسي لمثل ذلك السلوك الواضح مفاجاته للتعقل هو ان واقع الامر ان الامم المتحدة تؤدي وظيفتين مختلفتين . واحدة منهما هي تمكين الاعضاء من توضيح سياساتهم الوطنية وما يهدفون اليه وعادة مايكون ذلك بفرض التأثير السياسي الوطني والأخرى هي تمهيد وسيلة لتنسيق العمل بين الشعوب .

والسكرتيرية هي أفضل أداة وعادة ماتكون الوحيدة يمكنها القيام بتلك الأعمال المتعارضة فاذا تحولت الاداة التنفيذية الى هيئة تخضع في اعمالها وقراراتها الى المفاوضات الداخلية فانها تصبح عندئذ مجرد لجنة من نوع اللجان البرلمانية مما يترتب عليه نتيجتان متضاربتان على الأقل .

اولاهما ان ما يطلق عليه اسم الاجراء التنفيذي لا بد وان يعكس ويكرر الصعاب التي جعلت من المستحيل على هيئة برلمانية أن تصل الى قرار حاسم ، اما الأخرى فهي أن السكرتيرية لا بد وان تتحول في خلاصتها الى تمثيل حكومي على درجة مخفضة مما يؤثر على الحياد في تنفيذ القرارات . وقد يؤدي ذلك الى الانغماس في المجادلات بشأن الوسائل التي تستخدم لتنفيذ سياسات تم فعلا الاتفاق عليها . وتبعاً لذلك يكون الاثر الناجم هو تعطيل العمل عندما يكون العمل ضروريا ومن الصعب أن نفتنح بأن عرض السوفييت الخاص بسكرتيرية ثلاثية يهدف الى أي غرض آخر .

ولقد قيل ان صفحة من صفحات التاريخ تساوى مجلدا من مجلدات المنطق وعلى ذلك فان تقدير الاداة التنفيذية القائمة بجهازها في الأمم المتحدة يمكن ان يساعد على الوصول اليه القاء نظرة على ما يجرى وراء المسرح في لحظة أو لحظتين من اللحظات الحاسمة في تاريخها .

فالأولى تتعلق بالمفاوضات التي جرت بين مستر همرشولد والحكومة المصرية خاصة بالاشتراطات التي ستتولى بموجبها قوة طوارئ الأمم المتحدة مهمتها في مصر .

فعند حدوث الغزو الاسرائيلي البريطاني الفرنسي في اكتوبر ١٩٥٦ عقدت الجمعية العمومية أولى جلساتها الخاصة بالمعالجة . وعملا بمقتضى ما لديها من سلطات منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، جلست الجمعية العمومية في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ أنشاء قيادة تابعة للأمم المتحدة لقوة طوارئ دولية تكون مهمتها أن تضمن وتشتبك في انهاء الاعمال العدوانية على مصر وطلبت من السكرتير العام تنفيذ ذلك القرار فوراً وقد قبلت حكومة مصر ذلك القرار في برقية ارسلتها الى السكرتير العام .

وفي اليوم التالي قدم مستر همرشولد تقريراً الى الجمعية العمومية مقترحاً المبادئ التي تسترشد بها تلك القوة في القيام بمهمتها ومع أن التقرير قد أعد بسرعة تحت ضغط اللحظة العاجلة الا أنه قد قام بالموازنة بين الناحيتين القانونية والسياسية ، والناحية الاولى هي حق الجمعية العمومية في تقرير وتحديد أعمال القوة والاساس الذي بمقتضاه يجب عليها تنفيذ مهمتها أما الناحية الاخرى فهي ضرورة رضاء الحكومة التي ستواجه القوة على أرضها أو تعمل فيها . وقد قام التقرير بإيضاح مهمة القوة بأنها العمل على :

« توفر الهدوء اثناء وبعد سحب القوات غير المصرية ولضمان الامتثال للاشتراطات الاخرى الواردة في قرار ٢ نوفمبر ١٩٥٦ » وكانت تلك الاشتراطات مثل جميع القرارات المتعلقة بمسألة السويس ، غامضة وغير دقيقة . ونظراً لانها كانت توصيات فانها كانت تتوقف على قبول مصر لها .

وفي خلال المناقشات التي جرت مع قائد القوة الجنرال بيرنس ، فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات: طلبت الحكومة المصرية ايضاح طول المدة التي ستبقى فيها القوة في مصر .

وقد اجاب السكرتير العام بأنه من المستحيل اعطاء رد حاسم ومع ذلك فان الصفة الطارئة للقوة تجعل وجودها مرتبطا بزوال الازمة فاذا ما نشأ اختلاف في وجهات النظر يتعلق بنهاية الازمة فان الموضوع يجب ان يكون موضع مفاوضات بين الجهات التي يهمها الامر .

واصررت الحكومة المصرية على ضرورة الحصول على اجابة اكثر وضوحا ففي مذكرة مؤخرة في ١١ نوفمبر ١٩٥٦ لاحظته الحكومة انه ما دام من المتفق عليه أن رضاء الجانب المصري لا بد منه لدخول وبقاء قوات الأمم المتحدة في أراضيها « فانه اذا ما زال هذا الرضاء يتحتم انسحاب تلك القوات » .

وفي اليوم التالي ، ١٢ نوفمبر قام السكرتير العام بتذكير مصر بأن الظروف التي دفعت الى رضائها باذخال وتواجد القوة في أراضيها هي نفس الظروف التي دفعت الجمعية العمومية الى تقرير مهمة القوة . وتبعاً لذلك فانه يعترض ضرورة معرفة الجمع بأنه ما دامت مهمة القوة ، المقررة لم تتم بعد فان الاسباب الاداعية الى رضاء الحكومة تبقى قانونية وعلى ذلك فان سحب الرضاء قبل انجاز المهمة يكون متعارضاً مع موافقة مصر على قرار الجمعية العمومية . واذا نجم خلاف عما اذا كانت الاسباب التي دعت الى تلك الترتيبات ما زالت شرعية ام لا فان الامر عندئذ سيعرض لاجراء مفاوضات بشأنه مع الامم المتحدة .

وقبيل ارسال تلك المذكرة كانت الحكومة المصرية والسكرتير العام قد وافقا على نشر اتفاقهما بدخول قوة طوارئ الامم المتحدة الى مصر . وعلى ضوء ما حدث من قبل لم يتوقع مستر همرشولد ان تقوم مذكرته بخلق أية صعوبات جديدة . ومع ذلك كما ذكر فيما بعد ، يقول انه لاحظ وجود « بعض عوامل القامرة » في العملية وكان عليه ان يقامر بالنظر الى الاخطار التي

كان من الممكن أن تترتب على زيادة التأخير واحتمال قيام الحكومة المصرية بتغيير رأيها أو اللجوء إلى حلول أخرى أقل أرضاء لها .

وفي صباح اليوم التالي الموافق ١٣ نوفمبر اضطرت مصر انسكرتير العام برفضها الاعتراف بتفسيره وصممت على أن تبقى الاتفاقات التي أذيعت سارية المفعول حتى يتم العمل على إزالة سوء التفاهم وقد سببت تلك الرسالة تأخيرا آخر في نقل القوات إلى مصر لفترة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة . وقد شعر السكرتير العام وهو يقوم بإعداد الرد أن ذلك الوقت هو الوقت الذي يجب أن تذهب فيه تلك القوات إلى مصر وقد كان واثقا من أنه كما جاء في كلماته التي نقلها حلفيا « اننى ساكون في وضع اضطر فيه إلى العثور على حل احفظ فيه لمصر كرامتها بينما أقوم في نفس الوقت بحماية الموقف الذي اتخذته الامم المتحدة وذلك اذا ما بحثت الموضوع مع الرئيس عبيد الناصر شخصا » .

وفي نفس اليوم ارسل مستر همرشولد عدة رسائل إلى مصر اوضح فيها انه اذا ما امكن للتدابير المقترحة الا تغلب على المبدأ القائل بأن القوات يجب أن تبقى حتى تنتهى من مهمتها فانه « لن يمكنه تجنب الذهاب إلى الجمعية العامة » للحصول على قرار يوضح المدى الذى يمكن الرضاء به أساسا للتفاهم .

ومن ثم سمحت مصر بوصول القوات وكان ذلك اعترافا ضمينا منها بالموافقة غير العلنية على وجهة نظر السكرتير العام .

وفي أثناء قيامه بتلك المحاولة على مسدى التطورات المختلفة للموقف وقد قامت كل من مصر وهو شخصيا بالاستمسك بعدة وجهات نظر متباينة ، كان يسترشد بالبواضت المختلفة التي انعكست فى مذكرته بتاريخ ٩ نوفمبر وقد سبق لنا الإشارة إليها . فمن جهة كان لمصر حق دستوري لا نزاع فيه بطلب انسحاب القوات حتى ولو كانت قد وافقت مبدئيا على ذلك ومن جهة أخرى ظهر انه من الممكن فى ذلك الوقت ، على أساس انه قد تم الحصول على رضاء مصر الضمنى على وجهة نظره بتحديد

حريتها في التقدم بطلب سحب القوات على أن يكون ذلك مرهونا بالانتهاء من مهمتها . أما عما إذا كانت القوات قد انتهت مهمتها حقا أم لا فذلك أمر لابد وأن يوضع موضع تقدير الجمعية العمومية وحدها .

وقرر السكرتير العام أن يعمل على الحصول على اتفاقية تعلن بها مصر الامم المتحدة انهاستقوم بممارسة كل حقوقها كدولة ذات سيادة في الامور المتعلقة بالقوات على اساس « تقدير حسن النية » وقيام القوات الدولية بمهامها وتقوم الامم المتحدة بأخذ عهد مماثل بالابتناء على القوات ما دامت لم تنته من مهمتها . مثل تلك السياسة ولو انها لا تحمل اتفاقا صريحا بين الامم المتحدة ومصر على الانسحاب فانها مع ذلك أقرب ما تكون الى ذلك الاتفاق مع محافظتها على المبدأ الذى أصر عليه مستر همرشولد . وفى الواقع أن مثل تلك الاتفاقية يهملها خلق اشتراط لانسحاب القوات وهو الانتهاء من مهمتها .

ثم ذهب السكرتير العام الى « كابودا شينو » ، وهى المنطقة التى كانت قوة طوارئ الامم المتحدة ترابط فيها فى ايطاليا ، وفى ليلة ١٥-١٦ من نوفمبر قام باعداد مشروع اتفاقية على الاساس السابق ذكره .

وفى خلال امسية ١٧ نوفمبر قابل السكرتير العام الرئيس عبد الناصر مدة سبع ساعات وكانت مناقشتها مقصورة على هذا الموضوع وحده . وقد أوضح الرئيس للسكرتير العام ادراكه التام بأنه ازاء تحديد حرية القوات الدولية بذلك الشكل فان مصر تتخذ خطوة خطيرة اذ أن موضوع مدى مهمة القوات سيصبح ذا اثر فعال فى العلاقات بين مصر والامم المتحدة كما أنه سيقدر حرية العمل السياسى لمصر . ولقد كان تعريف مهمة القوات كما جاء فى قرارات الجمعية العمومية تعريفا بعيدا كل البعد عن الدقة وعلى ذلك فان مصر اذا اعترفت بمثل ذلك التعريف غير الدقيق تكون قد قبلت تحديدا لا يمكن التنبؤ بما قد يصل اليه من نتائج بعيدة . .

وفى مواجهة ذلك الامتناع الشديد من جانب الرئيس

عبد الناصر شعر مستر همرشولد بأن من واجبه ، في أثناء ذلك النقاش ، أن يقوم بالتهديد عدة مرات ، بأنه إن لم يصل الى اتفاق مع هذا النوع فإنه سيقتراح انسحاب تلك القوات فوراً .

والواقع أن مذكرة ايضاحية تتضمن ذلك قد تمت موافقة مصر عليها وأخطرت بها الجمعية العمومية التي صدقت عليها بدون أى اعتراض وذلك في يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ .

ففي تلك الحالة ، كما في حالات أخرى عديدة ، كان يطلب من السكرتير العام أن يجد أساساً للتوازن بين حقوق السيادة الشعبية والاهتمام الشرعى للمجتمع العربى وقد أمكنه تحقيق ذلك عن طريق الكفاءة التنفيذية التى اتصف بها .

كذلك الحال فى الكونجو ، الذى اتصف بكل ما سبق ذكره ، مع اضافة التعقيد الذى ترتب على سعى السوفييت للحصول على الزعامة فى أفريقيا . فمن البداية اعتبر السكرتير العام ان مهمته الاولى هى « معارضة المحاولات من كل جانب والتى تهدف الى ان تحيل من الكونجو ارضاً خصبة لتحقيق مصالحها الوطنية » .

ففى اواخر يوليو واول اگسطس ١٩٦٠ بعد ان اصبحت المشكلة خطيرة رأى مستر همرشولد أنه يجب عليه أن يقترح على الجمعية العمومية أعداد تنظيم جميع العمليات المدنية والحرية الموجودة فى الكونجو على نسق هيئة الأمم المتحدة للوعون والأعمال الخاصة بفلسطين . وعلى ذلك الاسساس سيكون لها مدير عام تعاونه لجنة استشارية صغيرة العدد تتكون من الدول التى يهمها الامر كثيراً . ونظراً لسرعة ضغط الحوادث لم يرد أن يتنصل من عبء المسؤولية فى ذلك الوقت وترك ذلك الى الفرصة المناسبة - تلك الفرصة التى لم تأت قط .

أما الاسباب التى ارتأتها لضرورة مثل ذلك التنظيم فقد ذكرها فى مناسبة سبقت موته ببضعة أشهر اذ قال « ان من فائدتها انها لن توكل الى السكرتيرية من المهام التى ينتظر أن تكون متشعبة وضخمة ما يجعلها تطفئ طغياناً سرطانياً وتلتهم

كل وظائف السكرتيرية الاخرى التى لا غنى عنها .. فالمشكلة فى الكونجو كانت وما زالت عبئا كبيرا على السكرتيرية بالنسبة لاعمالها الاخرى .. ان تلك الفكرة لم تمت قط فى مخيلتى وانى لارغب فى ان ارى يوما تحقيقها وذلك يمكننا التحكم فى الموقف».

وكما حدث فى حالة السويس انشأ السكرتير العام لجنة كان يجرى مشاورات معها فى اجتماعات خاصة بمقر قيادة الامم المتحدة . وبعد اغتيال باتريس لومومبا بوقت قصير وافق مجلس الامن على تبني اقتراح يناشد فيه «أن تقوم الامم المتحدة فورا باتخاذ جميع الاجراءات المناسبة لمنع قيام الحرب الاهلية فى الكونجو ...» وكذلك للعمل على سحب وجلاء ... « كل الافراد العسكريين وشبه العسكريين من بلجيكيين وأجانب والمستشارين السياسيين الذين ليسوا خاضعين لقيادة الامم المتحدة ، وكذلك العسكريين المأجورين » .

وقد استعملت عبارة « الامم المتحدة » بدلا من «السكرتير العام » بقصد الابهام والغموض حتى يمكن تجنب الاتحاد السوفيتى الالتجاء الى الفيتو لانه كان فى ذلك الوقت قد اعلن الحرب ضد مستر همرشولد وزاد غموض تلك العبارة بفقرة اخرى فى نفس ذلك القرار تؤكد ثلاثة قرارات سابقة « وافق عليها جميعا الاتحاد السوفييتى وذكر فيها صراحة اسناد بعض الواجبات الى السكرتير العام وليس الى الامم المتحدة » .

وقرر مندوب السوفييت فى جلسة مجلس الامن ان « هذا القرار لا يعطى تفويضا الى السكرتير العام » . ومع كل ذلك رفض ان يوضح ما تعنيه عبارة « الامم المتحدة » فى اطار يدعو الى العمل التنفيذى . وفى نفس تلك الجلسة ، اشار السكرتير العام الى اعادة التصديق على القرارات السابقة التى أسندت اليه فى صراحة تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بشئون الكونجو ثم اضاف قائلا « وعلى هذا الاساس سأستفيد الى اقصى حد من المساعدة القيمة التى يمكننى الحصول عليها من اللجنة الاستشارية اذ أننى سأناشد الهداية فى تنفيذ القرارات من أعضائها الذين جاء خمسة عشر منهم من بلدان افريقية وآسيوية » .

وبعد هذا التحدى الهادى بدأ السكرتير العام عمله معبرا
بذلك عن نزاهة الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة . أما مبارزته
التاريخية مع السوفييت فقد بدأت قبل طلب مستر خروشوف
المفاجيء بشغل منصب السكرتير العام بثلاثة رجال بأشهر قلائل
على أن يتمتع هؤلاء الثلاثة بحق الفيتو . وبطبيعة الحال كان
مستر همرشولد مدركا أن اللجنة الاستشارية كانت منقسمة
على نفسها وأن مستقبل منصبه بل وحتى ذلك الخاص بالكونجو
يتوقف على قدرته على دفع اللجنة الى العمل الذى لا بد وأن
يبث الحياة فى قرار ٢٦ فبراير الهام -

وبعد ظهر نفس اليوم الذى وافق فيه مجلس الأمن على
ذلك القرار تقابل السكرتير العام مع اللجنة الاستشارية وكانت
تلك المقابلة هى الثالثة والعشرين له مع اللجنة وتبعها عدة
مقابلات أخرى وأن كانت تلك المقابلة هى بلا شك أهمها جميعا
بالنسبة لمستقبل تلك العملية -

ومع أن تلك المقابلة كانت مثل غيرها من المقابلات تتصف
بأنها خاصة ومن ثم فإن الآراء التى يصرح بها الاعضاء تتمتع
بامتياز كونها سوية الا أن السكرتير العام صرح للاخرين بما قاله
فى تلك الجلسة وبشعوره عما تم فيها -

وتبعاً للنظم البرلمانية اقترح مستر همرشولد « قراءة
أولى » للاقتراح تحاشيا لأى تشويه للخلاف فى الآراء وكان
السؤال الاول الذى اثاره هو معنى عبارة « الأمم المتحدة » كما
استعملت فى القرار . وكان التفسير السوفييتى بأنها لا تعنى
الاشارة الى السكرتير العام بصورة تجعله حرا وفى حل ، ان
شاء ، من تحمل اية مسئولية فى المستقبل . ولذا كان من
الضرورى بالنسبة له أن يصر على أن تكون نتيجة استشاراته مع
اللجنة واضحة ومحدودة . فان لم يكن ذلك ممكنا فان مستر
همرشولد لم يكن يرى بدا من العودة الى مجلس الأمن مطالباً
بتفسير .

وحتى يقوم السكرتير العام بتحديد المهام التنفيذية التى
نصت عليها « الأمم المتحدة » فى قراراتها ، قام بتذكير اللجنة

بالجماعات المتعارضة في الكونجو والتي على المنظمة أن تتعامل معهم والاسس القانونية الجدلية والاهداف التي ستدور حولها تلك الاتصالات فمن ستطلب الموافقة وضد من يمكن استخدام القوة ؟ .. واشار الى الراى السوفييتى القائل بأن حكومة « جيزنجا » هى الحكومة الشرعية في الكونجو وما يعنيه ذلك بأنه وان كان يمكن التعامل مع جيزنجا على أساس طلب موافقته فقط فان القوة يمكن أن تستخدم ضد الآخرين بما فيهم كازافوبو . اصف الى ذلك أن مستر همرشولد اشار الى أن مجلس الامن لم يوضح ما اذا كان قراره يتبع المادة ٤٠ من الميثاق من حيث التطبيق فلا يتعدى توجيه النصائح الى اطراف النزاع او بالمادة ٤٢ والتي يمكن بمقتضاها استخدام القوة اذا لزم الامر للابقاء على السلام والامن .

كانت تلك المشكلة بدورها لها تأثيرها على الحكومات التي قدمت معوناتها الى تلك القوة والى اوجه نشاطها في الكونجو كما ان امداد تلك القوة بالاحتياجات المختلفة كان امرا تشتد الحاجة اليه اكثر من اى شىء آخر .

واتى العرض اللبق الذى قام به مستر همرشولد لمسئوليات الهيئة التنفيذية ثماره الحقة فبعد المناقشات الطويلة لم يقم عضو فى اللجنة بالمعارضة السافرة للاقتراح القائل بأن عبارة « الامم المتحدة » التى استعملت فى قرار ٢١ فبراير تعنى السكرتير العام ولا تعنى سواء .

وفى اثناء الجلسة اوضح مستر همرشولد انه لا ينشد تخفيف عبء مسؤولياته بل ينشد النصيحة لا القرارات . وعلق على ذلك بقوله « لقد قيل ، على لسان روح الصداقة التى يشعر بها اصدقائى الصحفيون نحوي ، ان منصب السكرتير العام هو اكثر المناصب فى العالم عزلة ولكن دعونا نستخدم لغة أدق من ذلك لنقل أنه يحتاج بشدة الى النصيحة المفيدة وعلى ذلك فان اساس المشكلة الدائم هو كيف يعثر على تلك النصيحة فى أفضل صورة ... » .

وحين تكلم كل من يريد الحديث قسام هو بتلخيص الموقف

تلخيصا دقيقا فقال .. « فاذا قمت بالعمل على افتراض ان ذلك القرار يجب اعتباره بأن يحمل السكرتير العام مسؤولية تنفيذ القرارات على الصورة التي ووفق عليها للعمليات في الكونجو ، فاننى سأقوم بعمل بما يتفق والمبادئ التي يؤمن بها اولئك الذين كان لي شرف استشارتهم .. » .

ولم يعترض احد على ذلك القول كما ان الراى السوفييتى قد تم رفضه بالاجراءات البرلمانية عن طرق الاقتناع والحزم . ومنذ تلك اللحظة لم يشك عضو فى أين تقع المسؤولية التنفيذية لعمليات الامم المتحدة في الكونجو وان كان البعض قد مارس حقه فى التساؤل عن صحة التفسيرات التي ذكرت لقرار كانت شدة غموضه نتيجة اختيارهم هم أنفسهم .

أما الاشتراطات التي كان يجب توافرها في الهيئة التنفيذية حتى تقوم بأعمالها بطريقة فعالة والتي لخصها من قبل الكسندر هاميلتون في أربع كلمات هي « التقرير - النشاط - السرية ثم التنفيذ » فقد قام مستر همرشولد باستخدامها في براعة ونشاط وكان من المحتمل أنه كان يفضل « الدبلوماسية الهادئة » بدلا من « السرية » .

وكان الهدف من بحثه المستمر عن « النصيحة المفيدة » هو المساعدة فى الوصول الى قرار حكيم وليس تأخير الوصول الى قرار على الاطلاق . وكانت وجهة الحظورة فى سياسة تتطلب الاستشارة مع مجلس من المرعوسين كشرط من شروط العمل - ان لم تكن شرطا من شروط الوظيفة - قد وجدت من قبل من نادى بها ، وهو هنا هاميلتون أيضا ، فى نفس الجريدة التي سجل فيها آراءه السياسية ، اذ حذر من أن وحدة الهيئة التنفيذية قد يحدث تدميرها .. « ... اذا تم وضعها ظاهريا فى شخص واحد خاضع ، كليا أو جزئيا ، لاشراف ومعاونة الآخرين وذلك فى صورة مستشارين له ... فالمستشار للحاكم الذى يكون مسئولا عن نتيجة أعماله ليس سوى عائق لحسن تصرفه للامور كما انه يكون عادة الدافع والستار الذى يخفى وراءه أعماله الرديئة وأخطائه » .

وحينما ستثار مسألة تعيين سكرتير عام مرة أخرى في
الجمعية العمومية ، كما لابد أن يحدث في خريف عام ١٩٦٢ .
فاننا يجب أن نراعى حكمة الاجداد الذين بنوا هيكل بلادنا والتي
اثبتت تجربتنا الجمهورية أصالة معدنها فالمنافع التي قد يمكن
تأويلها على أنها امتيازات حصل عليها الاتحاد السوفييتي نتيجة
تعنته ربما تكون بأهظة الثمن اذا أدت تدريجيا الى تشويه البنیان
الذي شيد من أجل السلام .

الفصل الثاني مجلس الأمن - الساهر على السلام

لقد وضع تصميم مجلس الأمن بصورة تجعله القوة التي تقوم على تنفيذ ميثاق هيئة الأمم المتحدة وللأسف لم يمض وقت طويل حتى كان عاجزا بعض الشيء عن تنفيذ ما أنيط به .

فإن الإبقاء على حق استخدام الفيتو للأعضاء الخمسة الدائمين كشرط من الشروط التي يجب على مجلس الأمن تنفيذه والتمتع به إذا ما أريد له القيام بالمهمة الموكلة إليه ، كان أمرا يراد به ألا يتم عمل جماعي إلا اذا وافق عليه الجميع فتوقف مسؤولية مجلس الأمن على هذا الشرط أو صد الباب من البداية أمام الاعتماد على مجلس الأمن كهيئة أو أداة مهمتها تأكيد السلام وضمانه ولو اقتضى ذلك استخدام القوة .

ولقد كان التصميم على مثل هذا الامتياز الخاص أمرا جرى أيضا به عبارات غامضة معقدة وربما يكون أقربها إلى المنطق هو ما تضمنه أحد التصريحات المشتركة الذي أصدرته القوى الكبيرة التي رعت نشأة هيئة الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو إذ جاء في ذلك التصريح . . « ونظرا إلى المسؤوليات الأولية للأعضاء الدائمين فإنه من غير المتوقع منهم في مثل هذه الحالة التي يمر بها العالم أن يفرض عليهم القيام بعمل له مثل تلك الخطورة ونعني بذلك الإبقاء على السلام الدولي العالمي والأمن وذلك تبعا لقرار لم يتم الاتفاق عليه بينهم جميعا بلا استثناء . .

وقد رأت كثير من الدول الصغيرة في ذلك التصريح صدى أجوف فإن « الحالة التي يمر بها العالم » هي في الواقع أمر يدل على أنه من الضروري على الأعضاء الدائمين الاضطلاع بتلك المسؤولية وذلك لأنهم مسئولون أولا عن ذلك .

وكان من المعلوم لدى الجميع ان اى عمل يراد به فرض السلام بالقوة ضد اية قوة يكون فيه المخاطرة بحرب عظمى ، ومع ذلك ، فالخوف من الاشتراك فى حرب عظمى لا يعنى على الاطلاق انه يتوقف على حجم تلك الحرب فكل دولة من الدول التى اشتركت وقتذاك فى مؤتمر سان فرانسيسكو كانت تخوض حربا فى ذلك الوقت . وكثير من تلك الدول كانت تظن ان فى مقدورها ان تتجنب الحرب التى تخوضها اذا كانت قامت بمزاولة مسئولياتها بدلا من التخلص منها .

حقيقة ان الامر ، مع ذلك ، لا يخلو من تقديم انه لم يكن فى مقدور اية قوة - كانت عظمى وقتذاك او أصبحت الان - ان تلزم نفسها مقدما بعملية اضطرارية تقوم بها مرغبة مع الجماعة تلك احدى الحقائق فى الحياة السياسية اما التساؤل عما اذا كان ذلك امرا يستحق التقدير ام لا فهذا موضوع دراسة علمية اخرى ليس هنا مجالها .

الفيثو - حقيقة ومنطقه

ان الدوافع الاساسية وراء التشرذ فى امتياز الفيثو كانت فى واقع الامر تختلف وتتميز بالنسبة لكل من الدول التى كان يعينها الامر .

ولذا نجد ان مطالبة الاتحاد السوفييتى بهذا الامتياز الخاص كانت تعكس بغير شك ، طبيعة النظام السوفييتى نفسه التى قيل عنها انها « لا يمكن ان تقدم اى مشروع لنظام عالمى ثابت الا ويكون امتدادا لمجال سيطرتها » ولقد قسام السوفييت بالعمل مخلصين لمبادئهم مستخدمين الفيثو فى مسائل بعيدة كل البعد عن « الابقاء على السلام العالمى والامن » . مخالفين فى ذلك الوعد الذى قطعوه على انفسهم مع غيرهم من القوى العظمى لمؤتمر سان فرانسيسكو « بعدم استخدام حق الفيثو فى تعطيل عمليات مجلس الامن » .

وقد قام الوفد السوفييتى بالوقوف ضد اكثر من تسعين قرارا لمجلس الامن وذلك باستخدام حق الفيثو . ومن هذه

القرارات اقترحات مثل وضع المشكلة الاسبانية في قائمة الاعمال للمجلس في عام ١٩٤٦ . وانشاء لجنة خاصة لبحث حوادث الحدود في البلقان والموافقة على خطة اللجنة الخاصة بالقوى الذرية التابعة لهيئة الامم المتحدة في التحكم في الاعمال النووية ، هذا غير . كثير من الاقتراحات الخاصة بنزع السلاح ، ورجاء بأن اللجنة الخاصة باندونيسيا تقوم بالاستمرار في اعمالها وتعيين اما تريجي في لي واما ليستر . ب بيرسون سكرتيرا عاما ، وبطبيعة الحال ، عدد كبير من القرارات الخاصة بقبول اعضاء جدد .

واساءة استعمال السوفييت لحق الفيتو يجب ألا يكون مبررا لاختفاء الحقيقة وهي ان القوى العظمى الاخرى كانت هي ايضا مصممة على استخدام هذا الحق فقد كان لكل من البريطانيين ، والفرنسيين أساليبهم الخاصة في طلب امتيازات خاصة بصفتهم من القوى العظمى وكانت تلك الاسباب - وما زالت - تتصل الى درجة كبيرة باستمرار السيادة على امبراطورياتهم من المستعمرات . بل ان فكرة ونظرية التوافق كانت هي ايضا حقبة في مشروع سير ونستون تشرشل عن « مجلس عالمي أعلى » يكون من حق الدول العظمى فيه الرئاسة والاشراف على مدة مجالس تابعة له .

اما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت دوافعنا مختلطة أي متباينة وغير رتيبة اذ كان الشعب الأمريكي وقادته قد تحققوا من ان الامتياز الخاص بالحمسة الكبار (القوى الخمس العظمى) يحمل في طياته تحديا لمسئوليتهم كما انه وسيلة من وسائل استخدام القوة . ولقد ذكر روزفلت عن دور خاص معين ، « رجال البوليس الأربعة » على افتراض عدم تناسي مهام ومسئوليات رجل البوليس ، أما وزير الخارجية الأمريكية ستاينبيوس فقد ذكر في تقريره المرفوع الى رئيس الجمهورية الأمريكية أن « السلام هو مشكلة عالمية والمحافظة على السلام وليس فقط اعادة السلام تتوقف مبدئيا على اتحاد القوى العظمى » . . . وقد ذكر الزعماء انعكاس التجربة الأمريكية في أن الشر يكمن ليس بدرجة كبيرة في الابقاء على القوة بل في اساءة استخدام تلك القوة . وأن الفرد لم يتمكن

بعد من اختراع شيء يقوم مقام فرض الطاعة والنظام من نفسه على نفسه .

وقبيل مؤتمر سان فرانسيسكو اتفقت القوى العظمى فى دمبرتون أوكس على المطالبة بالاجماع فيما يتعلق بالعمل على استخدام القوة بواسطة مجلس الأمن . وتبع ذلك فى مؤتمر كرايمب الذى عقد فى فبراير عام ١٩٤٥ أن وافق المارشال ستالين مضطرا على اقتراح الرئيس روزفلت بأن الاجماع ينطبق على عمل المجلس فيما يتعلق بتسوية النزاع بطريقة سليمة (الفصل السادس من الميثاق) وان الأعضاء الذين يكونون أطرافا فى النزاع يجب عليهم الامتناع عن التصويت فى القرارات التى يتخذها المجلس فيما يتعلق بهم (المادة ٢٧ الفقرة ٣) .

وقد كسبت الولايات المتحدة معركتها ضد السوفييت فى مؤتمر سان فرانسيسكو عندما صممت على استعمال الفيتو لمنع بحث أو مناقشة مجلس الأمن لأى نزاع . وفى نفس الوقت كان التصحيح الأمريكى على الفيتو فيما يتعلق بالمواضيع ذات الأهمية للمجلس قد بقى على حالة ثابتة بدون أى تهاون أو ضعف وفى وقت ما ، فى أثناء انعقاد المؤتمر عندما عارض عديد من وفود الدول الصغرى بغير وجه حق استعمال الفيتو ، رأى السناتور توم كونالى أن من واجبه أن يواجه اليهم العتاب واللوم قائلاً . . . يمكنكم أن تذهبوا الى بيوتكم وتتركوا سان فرانسيسكو اذا أردتم ذلك . . . وتفتخروا بأنكم قد انتصرتم وخذلتكم حق استعمال الفيتو . . . ولكن يمكنكم أيضا أن تضيفوا الى ذلك أنكم قد مزقتم أيضا . . . ميثاق الأمم المتحدة . . .

كما أوضح مجلس الشيوخ الأمريكى الأهمية التى يعلقها على الفيتو فقد ذكر فى تقريره عن الميثاق أنه لا يمكن اتخاذ عمل من أى نوع ضد شعب يحطم السلام بدون الموافقة التامة على ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مندوبها فى مجلس الأمن . . . وفى عام ١٩٥٦ قامت لجنة فرعية بمجلس الشيوخ الأمريكى بتأكيد وجهة النظر تلك التى أوضحها مجلس الشيوخ وذلك بتعبيرها عن إيمانها بأن « قوة الفيتو يجب الاحتفاظ بها وعدم المساس بها » . . .

إلا في حالات التسوية السلمية والموافقة على أعضاء جديد . وليس هناك سوى قليل من الأسباب تدعو الى الظن بأن سياسة الولايات المتحدة - مثلها في ذلك مثل أية قوة عظمى أخرى ، ستتغير تغيرا جوهريا فيما يتعلق بهذا الموضوع في المستقبل القريب .

وان التباين بين موقف كل من الولايات المتحدة والسوفييت نحو المعنى الذي تحمله عبارة « الوحدة بين القوى العظمى » وإساءة استعمال القوة ، وضح تمام الوضوح أثناء المناقشات التي حدثت عام ١٩٥٠ فيما يتعلق بقرار الاتحاد في سبيل السلام . فقد هاجم مندوب السوفييت ، مستر فيشيسكي ، الاقتراح وذلك ليمكن الجمعية العمومية من الاضطلاع بمسئولياتها في سبيل المحافظة على السلام والأمن وذلك استنادا الى مبدأ أن الاجماع هو حجر الزاوية والأساس للأمم المتحدة . وعلى ذلك فان مثل تلك الاقتراحات « ستحطم وتسحق الميثاق » .

وكان ذلك ، بطبيعة الحال تغيرا متعمدا لمعنى ضرورة وجود الاجماع ، اذ أن الفيتو عومل هنا وكأنه وسيلة من وسائل القوة بدلا من أن يكون وسيلة من وسائل المسؤولية كما كان اعترافا محددا من السوفييت بايمانهم بالقوة كغاية . كان ذلك مثالا للمساهمة المعوجة للمذهب الشيوعي الذي يترك المنطق معلقا في نهاية جبل أقصر من أن يصل الى منبع الحقيقة .

وعند تبين الولايات المتحدة لقرار «الاتحاد في سبيل السلام» كانت قد قدرت في حسابها المسؤولية الأولية لمجلس الأمن ، ولضمان العمل السريع الحاسم للابقاء على السلام والأمن (المادة ٢٤ فقرة ١) ولم يحدد القرار تلك المسؤولية مقدما بل انه أقام فقط ما يضمن عدم ترتب المضاعفة على عدم القيام بالعمل الواجب .

ومن الطبيعي ، بل ان ذلك فيه كثير من الدقة أيضا ، أن نقول ان الفيتو لا يعتبر داء قدر ما يعتبر ظاهرة من ظواهر الضعف العالمي الشديد ، فقد كانت مواقف الدول الصغرى في مؤتمر سان فرانسيسكو نحو الفيتو هي التي ساعدت على تقدير الظروف المواتية لتأييد ما نوقش كثيرا جدا ونعني به « تحرير اجراءات التصويت أي الادلاء بالأصوات » ويشمل ذلك بطبيعة الحال إلغاء قوة الفيتو .

ولم يفهم كثير منهم ، وخاصة بعض الجمهوريات الأمريكية .
بعد الفيتو كمبدأ بل انهم كانوا يعارضون استئثار القوى العظمى
به وذكروا في مواجهه مجلس عصبة الأمم المتحدة حيث كانت كل
الدول ممثلة كبيرها وصغيرها وكان لها حق الفيتو . وجماعة أخرى
كانت واثقة وثوقا كافيا من أن علاقاتها بواحدة أو أكثر من القوى
العظمى تسمح لها بعدم الاهتمام بحرمانها هي من ذلك الحق . .
والبعض الآخر وخاصة بعض جيران الاتحاد قد خافوا من العواقب
التي قد تحقيق بهم نتيجة أى عمل قد يتسخذ بدون اجماع ومن
ثم كان ذلك سببا لتأييدهم حق الفيتو كوسيلة لضمان عدم وقوعهم
بين المودة في حالة الصراع بينهم ، أضف الى ذلك أن تلك الدول
التي هاجمت مبدأ الفيتو وجدت أنه من الصعب الاتفاق على اجراء
آخر يحل محله .

ومع كل ذلك فإن الاجماع هو القاعدة التقليدية للمؤتمرات
الدولية ، فحكم الأغلبية قد تطور أساسا في المنظمات الدولية التي
لها صيغة فنية ، والاجماع لا يزال هو القاعدة في المجتمعات مثل
منظمة حلف الاطلسنطى ومنظمة التعاون الاقتصادي وللتقدم . وينظر
الأعضاء الصغار الى الفيتو كوسيلة دفاع ضد فرض الأمر أما الدول
الكبرى فترى فيه درعا ضد الأغلبية غير المسؤولة . والتقدم الملحوظ
الذى ظهر في هيئة الأمم المتحدة هو قبول الدول العظمى - ولو من
حيث المبدأ فقط - القرارات التي تنقسم بطابع الأغلبية في عديد من
الحالات .

ويكون من خطئ الرأي أن ندعى أن اجراءات التصويت في
منظمة برلمانية لا يكون لها عواقب عملية فالواقع أنها تتطلب صفات
نادرة للوصول الى اجماع بطريقة هادئة كما يحدث بين الأصدقاء .
ومع ذلك فإن البحث الدقيق في وسائل التصويت كثيرا ما تؤدي
الى الاشتمال من نتائج التصويت .

وسنقوم فيما بعد بذكر الاقتراحات لتقدير وقياس التصويت
في الجمعية العمومية وكذلك في العمليات البرلمانية الأخرى التي
تم اقتراحها لتأكيد المسؤولية . وبالنسبة لهذه الوسائل فإن
الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا ما شددت كما يجب عليها أن تداوم

على ذلك فى اظهار أهمية أنه ولو أن النظام أو الهيكل أمر هام الا أن المشاكل التى تواجه اليوم هؤلاء الذين يرغبون فى السلام ليست مسائل تختص بالنظام . . فما تتطلبه هو تأدية الواجبات التى تم الاتفاق عليها والاخلاص للعهود التى قطعت .

وعدا الوظائف التى اسندت الى مجلس الأمن فى الفصل السادس من الميثاق فيما يختص بتسوية النزاعات بطريقة سلمية فإن مهمة الميثاق هى اصفاء القوة على المجلس حتى يقوم بعمله . بالقوة اذا دعا الأمر ، فى سبيل الإبقاء على السلام .

وهناك اتجاه لأن تسند الى مجلس الأمن مهام الشخصية المشتركة بأكثر مما هو مفروض فيها فمجلس الأمن يمكن تشبيهه بعربة للقوة لأنه يضم آلات القوة فاساءة استعمال القوة بواسطة هؤلاء الذين يحملون المسؤولية الأولى قد سلب مجلس الأمن قدرته على تأدية واجبه كهيئة يعتمد عليها لتوكيد السلام بالقوة فبدلاً من ذلك أصبح المجلس ساحة للمصالح والاتجاهات المتعارضة .

ومع ذلك يكون من الخطأ أن تقوم الولايات المتحدة بالقياس الى مجلس الأمن نظراً لما له من دور تشريعى وصفر حجمه ومرونة إجراءاته - مع استثناء القيتو - إذ أن المجلس يبقى مع ذلك منصة يسهل الالتجاء إليها وعمل مناورات اثناء أزمة من الأزمات ولقد كان هذا هو الهدف الذى ترمى اليه المادة ٢٨ التى ألزمت المجلس بأن ينظم حتى يكون قادراً على تأدية أعماله بصفة مستمرة ، وهو أمر بالغ الأهمية من الناحية السياسية أن لم يكن من الناحية الاستراتيجية أيضاً أن يكون لدى القوى الصغيرة مجال للوصول الى منصة يكون الطريق إليها مفتوحاً دائماً .

وهكذا نجسد فى عام ١٩٥٠ اكوادور لم تلتحق بالا الى الاعتراضات الشديدة من جانب الولايات المتحدة وأصرت على تبني دعوة مجلس الأمن لممثلى حكومة الصين الشيوعية لحضور اجتماعات المجلس أثناء مناقشة الاتهامات التى وجهها الصينيون ضد الولايات المتحدة لاعتدائها على تايوان . وكان الايضاح غير الرسمى الذى يتميز بالاخلاص والذى ذكره سفير اكوادور الى الوفد الأمريكى ،

وهو أن بلاده مثل غيرها من الجمهوريات الأمريكية الصغيرة تنظر الى الأمر نظرتها الى مسألة أمن وطني أن يكون هناك مجال وهي على أجرة الاستعداد لتلقى أى اتهام بالاعتداء مهما كان لا أساس له من الصحة أو كان الغرض منه شرا .

وامكان وجود مجتمع أو منصة صالحة هو فى العادة - على الأقل - مجال اهتمام لا يقل عن الاهتمام بطبيعة ذلك المجتمع وفى هذا ما يدعو الى التساؤل عن أيهما له حق الأولوية - إذا كان لأحدهما ذلك - فى إعطاء التنظيمات الاقليمية ضد التجمعات الدولية . وفى الفصل الثامن من الميثاق نجد أنه لا يتوقع فقط وجود التنظيمات الاقليمية بل انه يدعو الأعضاء الى محاولة فض المنازعات عن طريق مثل تلك الترتيبات ، قبل اللجوء الى مجلس الأمن .

المحافظة على السلام عن طريق التقسيم الاقليمى

وقد أدى انهيار الأمل فى أن تكون الأمم المتحدة أداة قادرة على المحافظة على السلام الى الاهتمام بالبحث عن بديل لها فنادى البعض بتغيير أساسى للأمم المتحدة وغيرهم يندمجون فى مناقشة مشروعات عديدة عن اشكال مختلفة لحكومة عالمية . فالأولى تتطلب تعديل الميثاق والثانية يمكن أن تقوم نفس الدول التى يعنى عليها سلوكها ويراد التعديل بخصوصها بالتصويت ضدها عن طريق استخدام الفيتو . وكل ما يمكن أن يقال عن المشروعات الأخيرة أنها حلم يحاولون التخطيط له .

وحين جاء عام ١٩٤٨ أصبح معظم التناظر والنقاش الشعبى دائرا حول مشروع دفاع مشترك ينظم بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والذى أئنع فصار حلف شمال الأطلنطى فى ربيع عام ١٩٤٩ . وكان أكبر حافز الى تكوين حلف الأطلنطى قد جاء من الاتجاه الخطير الذى اتجهت اليه الحوادث فى أوروبا ولكن البحث عن تنظيمات أمن جديدة عكست أيضا اتفاقا واسع النطاق على المهام والأعمال التى تهدف الى الإبقاء على السلام داخل الأمم المتحدة وكيف أنها قد شملت بأعمال الاتحاد السوفييتى وخاصة من اساءة

استعمال حق الفيتو وغير ذلك من الأعمال التي قصد بهما الإعاقة
لمجلس الأمن كان أسير الفيتو والدفاع عن الميثاق كان يقتضى بناء
وسائل جديدة .

ولم يكن هناك بد من وجود عدم اتفاق فيما يتعلق بالدور الذي
تلعبه المنظمات الإقليمية وغيرها من الاتفاقيات الدفاعية وذلك تمييزا
لها عن الاجراءات التي يمكن اتخاذها داخل الأمم المتحدة ولكن خارج
نطاق الفيتو على حد تعبير المرحوم الشيخ الأمريكى فاندربرج .

ومن ضمن المشروعات التي لاقت بعض التأييد فى عام ١٩٤٨
ذلك الذى كان يهدف الى اجراء اتفاق أو بروتوكول يفرض على
أعضاء الأمم المتحدة أن يقوموا بالتعهد ، مختارين لتقديم العون الى
أية ضحية للعدوان ، اذا طلب منهم ذلك نتيجة تصويت خاص فى
الجمعية العمومية أو مجلس الأمن .

وما سبق ان أشرنا اليه من قبل وسنشير اليه فيما بعد وهو
«الاتحاد فى سبيل السلام» هو خطوة نحو هذا الهدف ولكنه يختلف
اختلافا خطيرا فى أن الجمعية العمومية لا تتعدى مهمتها عمل
التوصيات ومن ثم فلا يوجد هناك سابق تعهد من الأعضاء للاشتراك
فى عمل جماعى القصد منه فرض السلام بالقوة .

وقد تطايرت التحذيرات فى الجو وما زالت أصداؤها تتردد
بعد ، ضد عدم اتحاد الدول التى يمكنها القيام بعمل ذي أثر من أجل
السلام ومن ثم تضعف المنظمة العالمية عن طريق الاهتمام الزائد
بالنظم الإقليمية . ولقد أشير الى أن « الدول التى تدخل فى نطاق
خطة اقليمية تشعر بأنها تقسوم بوضع الحدود العملية لواجباتها
وأن مثل تلك الدول التى لا تدخل فى تلك الخطط توجه تدريجيا الى
المعسكر المضاد » .

وبمعنى آخر فان المشكلة الإقليمية تشتمل فى كل المخططات
على الفرض بالقوة على جميع الأعضاء بدون تمزيق الهيكل الكلى . اذ
أن مثل ذلك التمزيق يشمل فيما يشمل أمورا استراتيجية
وسياسية ليست فى الحسبان وخاصة فيما يتعلق بشعوب مثل
الولايات المتحدة التى لها مصالح فى أنحاء العالم أجمع لا يمكن لفرد

ان يحددها تحديدا تاما لامناحية المسؤولية ولا من ناحية التعهدات على الطبيعة. ومن ناحية أخرى وجدت الولايات المتحدة في السنوات التي تبعت ذلك أنها تواجه تهديدات معينة في مناطق معينة ورغبت في أن تواجه ذلك أولا عن طريق امتداد نظامها في الأحلاف الإقليمية الى كل من منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأقصى وكانت تظن أن ذلك سيهيء املا لعمل فوري وحاسم قد تدعو اليه الحاجة .

وما جاء منتصف عام ١٩٥٥ حتى انقسمت هيئة رؤساء أركان الحرب لاختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمدى تعهدات الولايات المتحدة في الاتفاقات الثنائية والمنظمات الإقليمية وكذلك عن مقدرتها على الاضطلاع والوفاء بتلك التعهدات .

وعن قصد جعلت وزارة الحرب الأمريكية صورة مذكرة مقدمة من الجنرال ماتيو ريد جواي تنسرب الى الصحف وكان الجنرال يشكو في تلك المذكرة من تعهدات الولايات المتحدة ويقول عنها : « ان بعضها غامض وبعضها محدد يتطلب القيام بعمل واستخدام قوات والامداد بالتأييد المادي » لكل من كندا وعشرين جمهورية أمريكية لاتينية وبرلين وألمانيا الغربية وأسبانيا ويوغوسلافيا وأحدى عشرة دولة من منظمة حلف شمال الأطلسي وليبيا وأثيوبيا والسعودية وإيران وأستراليا ونيوزيلندا والباكستان والفلبين وكوريا واليابان والجمهورية الصينية .

ومع ذلك فلم يكن ظاهرا أن هناك بديلا عمليا لمثل تلك الاجراءات والتعهدات وليس ذلك بصفتها بديلة عن الأمم المتحدة بل على أنها الامكانيات العسكرية للميثاق وكان ذلك قد أصبح واضحا بالنسبة لأوروبا وذلك في ختام الأربعينيات .

وهكذا نجد أن لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكية في تقريرها الاجماعي عن منظمة حلف شمال الأطلسي أكدت أهمية ان الحلف كان الغرض منه تقوية النظام القانوني المبني على الآراء والمبادئ التي للأمم المتحدة بل انها تذهب الى أبعد من ذلك فتحمي أي شك قد يؤدي الى الفهم الخاطيء من جانب من

يحتمل أن يقوموا بالاعتداء عن عزم المتعاقدين على تنفيذ التزاماتهم الى النهاية تطبيقا لميثاق بالاجماع لمقاومة أى اعتداء مسلح .

وأهمية منظمة حلف شمال الأطلسي بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة وأوروبا والعالم الحر تبرر الاهتمام الشديد بالامكانيات العملية لزيادة قواعدها السياسية والاقتصادية كما ورد في المادتين ٢ ، ٤ من الحلف . فكل من منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة قد خططتا على أساس التأييد والخدمة للأغراض المشتركة وليس للأغراض المتعارضة . وميثاق الأمم المتحدة انما هو اعلان عن أغراض مشتركة يحوى مبادئ أساسية وهب أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي أنفسهم لها ولو أن ذلك على درجات مختلفة من الاستخدام العملي .

ومع كل ذلك ، وكما أوضحت لجنة وزراء الخارجية الثلاثة في قرارها الصادر في عام ١٩٥٦ «ان التعاون السياسي والاقتصادى بين حلفاء شمال الأطلسي ، فضلا عن الاتحاد ، لا يمكن تحقيقه فورا عن طريق تصريح أو اعلان بل يحدث ذلك على مدار الأعوام وعن طريق سلسلة من القسوانين والسياسات الأهلية والعادات والتقاليد والسوابق لمثل هذا التعاون المنشود والاتحاد المرتقب .

كانت تلك زبدة الامر وكذلك الفكرة الكامنة وراء الإحصاءات المختلفة مثل ما نادى به السيناتور فولبرايت « حتى يمكن الوصول الى مجتمع يشعر بأنه يهب كل نفسه من شعوب الأطلسي - بل وأكثر من ذلك تنظر الى ما وراء حدود العالم الغربى متطلعة الى - هيئة عالمية مكونة من شعوب حرة .

وهذا النداء يعترف بالاتجاه « البطيء الملى بالآلام نحو وحدة العالم » وهو يعبر عن ادراك واقعى بأن المتاعب والمصاعب لا تنجم قط من النقص فى الاجراءات التى تهدف الى التعاون . بل على العكس من ذلك فان هذه المحاولة تعترف بأن كل الصعوبة الموجودة فى أجهزة حلف شمال الأطلسي . . والأمم المتحدة وغيرها . . انها لا تستعمل كما يجب وأن سبب عدم استعمالها هو انعدام الايمان بضرورة وجود مجتمع بين الشعوب الحرة .

وتطور هذا الشعور بوجود المجتمع داخل برامج صلدة جامدة
وأحيانا ما تكون غير محببة من الناحية السياسية لا بد وأن يضفي
على كل تلك الهيئات قدرة أكبر على حفظ السلام فضلا عن القدرة
على البناء للسلام . وعندئذ فقط تتحول تلك الهيئات الى هيئات
إضافية مساعدة . فالشعور بالمجتمع أو المصلحة الجماعية هو
الشرط الأساسي الواجب توافره حتى في الحالة البدائية لمجتمع من
الشعوب الحرة كيفما نظرنا الى ذلك الاصطلاح .

دور مجلس الأمن في المستقبل

ناقشنا حتى الآن الأغراض المنصوص عليها من انشاء مجلس الأمن واجراءاته الرسمية ومسح ذلك فكما ذكرنا الفقيه السكريتر العام السابق همرشولد بأن الظروف المتوالية لاجراء محادثات بين أعضائه قد مكنته من تأكيد نفوذه بين الاجتماعات عندما لا تكون جلساته علنية ، فمثل تلك المناقشات غسیر الرسمية تساعد على تكوين رأى جماعى وعلى تعرف مجالات الاتفاق وعدم الاتفاق وكذلك فى بذل الضغط السياسى بدون الاعلان عنه فى سبيل تسوية خلافات أضف الى ذلك أن السكريتر العام يقوم عن طريق المحادثات الخاصة مع أعضاء المجلس يتلقى ارشادات مفيدة فى بعض الأحيان تساعد على تنفيذ قرارات المجلس التى توكل اليه مسئوليات غامضة فى أغلب الأحوال .

وكثير من الأعمال والمهام تقع على كاهل أية دولة عندما تنتخب لمقعد غير دائم فى مجلس الأمن فان عليها أن تقوم بواجب نحو الدول التى تشترك معها اما فى موقع جغرافى أو بحكم التقاليد فان تلك الدول تنتظر أن تقابل وجهات نظرها بما تظن أنها أهل له من الاهتمام أو على الأقل الادراك من جانب دولتهم الزميلة لهم تلك التى حازت مقعدا فى مجلس الأمن . فاذا نشبت خلافات داخل الجماعة أو المنطقة فان وفد تلك الدولة العضو يجد نفسه فى مفترق من وجهات النظر المتضاربة وهنا تكون فرصة فى التوفيق أو الاقناع .

وفى أثناء تلك المحاولات يمكن بذل النفوذ بواسطة المتدربين على مجلس الأمن فى اتجاهين على الأقل : بينهم شخصيا وعلى مستوى حكوماتهم . وتبعاً لذلك فان للولايات المتحدة مصلحة كبرى فى تشجيع الدول الأعضاء فى تكليف ممثلين ممتازين ليمثلوها فى تلك الهيئة مع استعمادها لتقديم كل المعونات الممكنة الى تلك الوفود .

كما أن الولايات المتحدة تصنع خيرا فى تأييدها للحركات والمحاولات التى تهدف الى زيادة حجم مجلس الأمن الى الحد الذى يجعله ضعف ما هو عليه فمثلا نجد أن الدول الآسيوية والافريقية غير ممثلة تمثيلا يتفق مع عددها ويظهر أنه من الملائم اضافة مقعدين على الأقل لهما وهو ما يقتضى تعديل الميثاق ولكن الاتحاد السوفيتى يهدد دوماً بأنه سيستخدم حقه فى الفيتو اذا ما قدم مثل هذا التعديل وذلك حتى يتم حل مشكلة تمثيل الصين . وبالاختصار فان مجلس الأمن ولو أنه لا يركز اليه كهيئة مهمتها تنفيذ الميثاق الا انه يحقق دورا هاما كأداة للاستشارة والمناورات السياسية . ومن الحظ القول بأنه كهيئة غير قادرة على تنفيذ مهمتها على الوجه الأكمل فان الهيئة والحالة هذه تعتبر فى حالة عجز كما أنه يكون من الخطأ الاعتقاد بأنه لن يتكرر ما حدث فى الأيام الأولى من أزمة الكونجو عندما يكون حق الالتجاء العاجل الى مجلس الأمن فيه ما يبعد الخطر الداهم المهدد للسلام .

وان التحولات السياسية الكبيرة للقوى العظمى فى أغلب الظن ستظهر اذا ما حدثت - أول الأمر فى مجلس الأمن مثلما يمكن ظهورها فى أى مكان آخر وهكذا سيبقى مجلس الأمن مثله مثل الجمعية العمومية منصة يظهر من فوقها الأعضاء ما فى نفوسهم وهو أمر - حتى فى حالة الشئون الدولية - يعتبر بداية للحكمة .

الفصل الثالث الجمعية العامة كممارسة للسلم

لم ينقض عام واحد على قيام الجمعية العامة بمزاولة مهمتها الا وتبين ان مسئوليتها في المحافظة على السلم قد جاوزت خططها .
فقبل نهاية عام ١٩٤٧ تقدمت الولايات المتحدة باقتراح يقضي بان تنشئ الجمعية العامة لجنة تتكفل في الفترة بين مواعيد انعقاد الجمعية العامة بدراسة المسائل التي تكلف بها في انعقاد سابق او التي ستدرج في جدول أعمال اجتماع مقبل .

وقد أوضح وفد الولايات المتحدة بواسطة الممثل المستر دالاس المسئوليات الواسعة النطاق التي تقع على عاتق الجمعية العامة وأكد هذا البيان بوجه خاص سلطة الجمعية فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدولي وقد وصف هذه السلطة بأنها مطلقة في بعض النواحي ومتوازية مع غيرها في نواح أخرى ومكلفة بها في نواح
ثالثة .

وهذه الإشارة الى المسئوليات المخولة للجمعية في شئون السلم توضح ماوصف خطأ بأنه نقل غير مشروع للسلطة من مجلس الأمن الى الجمعية فقد نعت القادة السوفييت بوجه خاص قيام الجمعية بمسئوليات المحافظة على السلم بأنه أفساد لميثاقها .

فقد عارض السوفييت تمشياً مع آرائهم فيما يختص بمزاولة السيادة المجهودات المبذولة لتوجيه اجراءات الجمعية العامة في ناحية الوفاء بواجبها العام في المحافظة على السلم . وكان عدم اعترافها بدستورية اقتراح عام ١٩٤٧ لانشاء لجنة وقتية ثم مقاطعتها لعمل تلك اللجنة أول بشائر الحرب الباردة . وقد صعب ذلك فشل المجهودات التي كانت مبنولة للوصول الى اتفاق فيما يتعلق بتنظيم القوات المسلحة التي توضع تحت تصرف مجلس الأمن طبقاً لأحكام المادة ٤٣ من الميثاق . وخارجاً عن الأمم المتحدة

كانت الحكومة السوفيتية في نفس الوقت تصدر التعليمات لدول شرق أوروبا المنضمة لها لرفض الاقتراح البريطاني الفرنسي الذي يهدف الى المساهمة في برنامج مشترك لانعاش أوروبا كلها .

ولم تكن الحكومة السوفيتية وحدها المناهضة لمشاريع امداد الجمعية العامة بالوسائل التي تمكنها من القيام بعملها . ف رئيس الحكومة الفرنسية نفسه الجنرال ديغول كان يبدي قلقه من اجتماعات الجمعية المليئة بالشغب وبنشر الفضائح وأبدي رأيه أن يقتصر عمل الجمعية العامة على مناقشة الأمور التي يعرضها عليها مجلس الأمن .

وآخرون كانوا يخشون أن يكون تزايد عدد الدول الأعضاء في الجمعية مما سيزيد من أخطار عدم نهوضها بالمسئولية ويتأسفون على تلك الأيام الماضية التي كانت فيها الولايات المتحدة واثقة من قدرتها على تحقيق أغلبية في المجلس حتى ولو استطاع السوفييت أن يضعوا الفيتو على الاجراء المقترح أخذه تنفيذاً لرأى الأغلبية .

على أنه من العدل أن نقول ان هذه النظرة الى الماضي انما تنطوى على تهرب من واقعة مزاوله السلطة أكثر مما تنطوى على تحقيق تقدم نحو استخدامها بصورة مجزية وتحقيق النفوذ في الجمعية العامة . فاشارة المستردالاس عام ١٩٤٧ الى تخويل الجمعية العامة ، السلطة فيما يختص بالمحافظة على السلم والأمن انما تركز على منطق ومبادئ الميثاق غير القابلة للطعن . وعلى الرغم من تمسك السوفييت بأن الميثاق يخول مجلس الأمن وحده هذه السلطات - وهو استنتاج مبنى على التفسير المتساوى الذي يضعه الناطقون بلسان السوفييت على فكرة « وحدة السلطة الكبرى » - فان الميثاق يمنح المجلس المسئولية الابتدائية للمحافظة على السلم والأمن الدولى (مادة ٢٤ أ) وعلاوة على ذلك يرخص الميثاق للأعضاء بأن يعرضوا أى نزاع أو موقف قد ينشأ عنه احتكاك على مجلس الأمن أو على الجمعية العامة (مادة ٣١) .

ولم يكن تخويل أعضاء هيئة الأمم المتحدة المجلس المسئولية الابتدائية للمحافظة على كيائهم لمجرد المجاملة . فآذا كان قادة الأمم

قد تعددوا ترك فراغ في حالة اخفاق المجلس في النهوض بمسئوليته
الابتدائية فانهم يكونون قد ضحوا بالمصالح الحيوية لشعوبهم .

فكما ذكر المستر دالاس في حديثه للجنة البرلمانية للشئون
الخارجية عام ١٩٤٥ « ان الدول الصغيرة في مؤتمر سنان
فرانسييسكو لم تكن تخشى ما يتخذه مجلس الأمن من اجراءات بل
كان ما يخشونه هو الا يتخذ المجلس أى اجراء فعال » .

كوريا

ان الغرض من هذا التوزيع المنظم للسلطة بين مجلس الامن
والجمعية العمومية - ولو أنه غير موضح بصورة ظاهرة - هو
الانقاص من خطر نشوء فراغ من النوع الذي ذكرناه . فقد قدمت
كوريا دليلا واضحا عن واقعية هذا الخطر .

فتغيب السوفييت من مجلس الأمن يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٠
قد فسر بأنه حادث طارئ أو غلطة أتاحت الفرصة لاتخاذ قرار
أصبح مصدرا لجميع الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في كوريا
فقد كانت هذه الواقعة المرة الرابعة التي أخفقت فيها محاولة
السوفييت في تعطيل عمل المجلس بتغيبها المقصود من جلساته

وتبعاً لذلك عندما شن الهجوم الروسى ضد جمهورية كوريا
كانت القاعدة العامة للميثاق في هذا الأمر مسلما بها بصورة
لم تسمح لأى وفد أن يشير أى اعتراض فى جلسة ٢٥ يونيو على
سلطة المجلس فى العمل بالرغم من تغيب السوفييت من هذه
الجلسة وعلاوة على ذلك فقد راعت حكومة الولايات المتحدة احتمال
قيام مندوب السوفييت فى الجلسة باستخدام الفيتو ضد قرار
المجلس . فرتبت حكومة الولايات المتحدة تقديم طلب لسكربتير عام
الجمعية العامة لعقد اجتماع خاص للجمعية فى اليوم التالى وكان
من المعلوم أن هذا الاجتماع سيتم - بل كان ذلك مؤكداً فى الظروف
القائمة وقتها - متى وافقت أغلبية من الأعضاء على هذا الطلب .

غير أن قرارات الجمعية العامة فيما يختص بكوريا ما كانت لتحدث أثرا قانونيا ملزما أشد أو أقسل قوة من القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٠ وبعد ذلك . فقد كانت كل هذه القرارات مؤسّسة على الفصل الرابع من الميثاق بالتوصية على طرائق تسوية النزاع ولكنها لم تكن قرارات ملزمة قانونا .

وقد ترتب على عودة المندوب السوفيتي الى مجلس الأمن في أول أغسطس سنة ١٩٥٠ أن شلت قوة المجلس عن اتخاذ أى إجراء فيما يختص بكوريا . ففيما خلا بعض جلسات صاحبة وغير منتجة للمجلس - أصبحت جميع الإجراءات المستقبلية لهيئة الأمم المتحدة عن كوريا مركزة في الجمعية العامة بمقتضى السلطة المخولة لها للمحافظة على السلم واستتبابه . وفي الواقع شطب مجلس الأمن في يناير سنة ١٩٥٦ المشكلة الكورية من جدول أعماله معترفا بذلك بعدم جدوى عمله وهذا ما كان واقعا منذ أغسطس الماضي .

وقد اتجهت الجمعية العامة الى اتخاذ اجراء بالحكم على الصين الشيوعية بوصفها بالعدوان على كوريا (فبراير ١٩٥١) وبوضع حظر على شحن المواد المتصلة بالمجهود الحربى من البلاد الواقعة تحت رقابة الهيئة (مايو سنة ١٩٥١) فضلا عن ذلك فان جميع الاجراءات الخاصة بالهدنة قد تمت تحت رقابة الجمعية العامة .

وقد يكون من المفيد في تقييم دور مجلس الأمن والجمعية العامة الساند كل منهما للآخر في مسألة كوريا أن ننوه الى الغرض المقصود من الأعمال العسكرية التي قامت بها الأمم المتحدة في تلك البلاد . فكان هدفها الرئيسى واحدا فقط وهو صد هجوم كوريا الشمالية - وبعد ذلك الهجوم الصينى - على جمهورية كوريا .

أما هدف الولايات المتحدة بالنسبة لكوريا قبيل الاعتداء الشيوعى فكان ينعكس فيه قرار الجمعية العامة الذى دعا الى انشاء دولة ديموقراطية مستقلة متحررة عن طريق الوسائل السلمية . وقد كان هذا الهدف أمل الولايات المتحدة حتى بعد الاعتدائين الكورى والصينى غير أن الولايات المتحدة لم تسع قسط الى تنفيذ رغبتها بالقوة ولم ينشأ الهجوم الشيوعى على جمهورية كوريا

التزاما كهذا على الولايات المتحدة • ولو أنه من الواضح أنه كان من الممكن تحقيق الرغبة المنشودة لو كان من الممكن استبعاد القوات المعتدية من كوريا كلها •

أما الانتقادات الموجهة الى اجراءات الأمم المتحدة في كوريا فانها انما تدل على عدم الادراك الواقعي للموقف • فقد قيل في بعض الأحيان بأن الأمم المتحدة قد استبعدت حرية الولايات المتحدة في العمل • وبوجه خاص سمح للطيران الصيني بأن يحتمى وراء نهر بالو • وفي الواقع كانت جميع العمليات الحربية في جميع الأوقات مدارة من الولايات المتحدة • أما القيود التي كانت موضوعة على الأعمال العسكرية في كوريا فكانت الولايات المتحدة نفسها هي التي فرضتها على نفسها وكانت مملاة من اعتبارات استراتيجية عامة •

وكانت تدور مشاورات في لجنة مكونة من ممثلي خمس عشرة دولة كانت مشتركة في الحرب الكورية • وكانت هذه الدول تعترف بمسئولية الولايات المتحدة في تولي القيادة المشتركة خصوصا وأن العبء الذي كان يفرضه الموقف كانت الولايات المتحدة تتحمل النصيب الأوفر منه • وانتقاد آخر وجه الى الولايات المتحدة هو أنها كانت القاضي الذي يحكم في قضيتها نفسها اذ أنها كانت طرفا في النزاع وتبعاً لذلك فان وساطتها كمحكمة للتصالح كانت غير صالحة • غير أن هذا الانتقاد لا يتناول طبيعة النزاع وموقف الأمم المتحدة نفسها ، فالاعتداء الشيوعي على كوريا كان أكثر من كفاح بين قطبين فكما سبق أن ذكر في البيان الأول لوفد الولايات المتحدة في مجلس الأمن في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٠ د أن هذا اعتداء كلي موجه ضد كوريا وهو اعتداء مسلح ضد الحكومة المنتخبة تحت رقابة الأمم المتحدة وكان هذا الاعتداء يوجه ضربة للأغراض الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ويتحدى سلطتها ومصالحها تحدياً علنياً وبالتالي فإنه يمس المصالح الحيوية لكل عضو في هيئة الأمم المتحدة •

الاتحاد من أجل السلم

يجب أن نترك للتاريخ قدري ممزى العمل العسكى الجماعى
الاول الذى اتخذ ضد اعدوان . أما اثره على تطور هيئة الأمم
المتحدة فقد ظهر على الفور .

فقرار الوحدة من أجل السلام الذى اتخذته الجمعية
العامة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ انطوى على تطوير لمسئوليات
الامم المتحدة ولم يكن قلبا لاوضاعها بل لعله ابرز السلطة المخولة
للجمعية العامة للمحافظة على السلم فى حالة اخفاق مجلس
الامن فى مزاوله مسئوليته الابتدائية هذه « القسم ا » . وبناء
على ذلك تعدلت قواعد العمل الخاصة بالجمعية تبعا لهذا
القرار كى يسهل للجمعية النهوض بمسئولياتها .

وقد شكل قرار الوحدة من أجل السلم لجنة مراقبة
السلم ولجنة الاجراءات الجماعية - وسنناقش أعمالهما فيما
يلى - واختتم هذا القرار بتأكيد لمبادئ وأغراض الميثاق مع
استنجاهه بالأعضاء لدعم العمل المشترك تمشيا مع مبادئه .

أما الواجبات التى وضعها الميثاق على الجمعية فهى التى
تصل بالمواد الأساسية لاستقرار التنظيم الدولى . وفوق ذلك
فإن تأسيس وخطط الجمعية إذا طبقت بصورة فعالة فهى
كفيلة بتحقيق مصالحنا الوطنية فى توطيد السلطة والمبادئ
التي اسمها ليستر يبرسون سياسات التنظيم .

ويضاف الى المسئوليات المباشرة للجمعية الخاصة بالسلم
والامن التى ذكرناها واجباتها بالتوصية على الطرائق المؤدية
لترقية التعاون السياسى ولتوسيع تطبيق القانون الدولى
(مادة ١٣ فقرة ا) كما أنها مكلفة بترقية التعاون الدولى فى
الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية
وبالمعاونة فى تحقيق حقوق الانسان والحريات الانسانية وبتمكين
سكان الاقاليم الموضوعة تحت رعايتها من الحصول على الحكم
الذاتى والاستقلال وكذلك بتشجيع تقدم الاقاليم التى لا تحكم
نفسها (مادة ١٣ فقرة أ والفصول ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

وتستوجب هذه المهام اقامة حصون ضد اعداء السلام الذين يعتمدون على وسائل القوة والعنف .

ونظرا لتخلى مجلس الأمن عن مهمة وضبط البرامج الخاصة بتنظيم التسليح فقد زادت مسؤولية الجمعية العامة فيما يتعلق بوضع المبادئ المنظمة لنزع السلاح وتنظيم التسليح « مادة ١١ فقرة ١ » . وقد اقتضت الجمعية العامة هذا الميدان عام ١٩٥٢ بإنشاء لجنة نزع السلاح وقد قبل مجلس الأمن على الفور توصية انجيمية لحل لجنة الاسلحة العادية والقوى الدرية .

واستتبع ذلك ان الجمعية العامة قد تبوات ساطات فيما يختص بالسلم والأمن اعلی من مجرد تخويلها اياها ويستوجب ذلك ان يسائر اعضاؤها وخططها هذه الواجبات بصورة فعالة .

الناحية العالمية للجمعية

من اول العوامل التي تعوق الولايات المتحدة عن تبوء مركز القيادة في الامم المتحدة ما يعرف بمشكلة « الدول الغائبة » .

فلم تتقدم الجمهورية الفدرالية الالمانية للانضمام الى الامم المتحدة وذلك بالرغم من وجود شعور متزايد بأن مشكلة المانيا ستعرض في احدى صورها على هذه الهيئة وبالرغم من صلاحية المانيا الفدرالية للتقدم بطلب العضوية فان قبولها في الهيئة - مثله مثل قبول كوريا وفيتنام - يواجه صعوبات خاصة تتعلق بالقطاعات الواقعة تحت الرقابة الشيوعية في هذه الدول ولا سيما ان الاتحاد انسوفيتي قد أعرب عن عزمه على استخدام الفيتو ضد قبول القطاعات الحرة من هذه الدول الا اذا قبلت عضوية المناطق الواقعة تحت النفوذ الشيوعي في نفس الوقت .

وسيصبح قبول عضوية الصين الشيوعية في الامم المتحدة محرجا للغاية أمام موقفنا المعارض لانضمام الصين الحمراء الى

الهيئة لما سيترتب على ذلك من انفراج فى الزاوية من ناحية عدم امكاننا التأثير على القرارات النهائية . ويرى بعض اعضاء الهيئة بما فيهم الولايات المتحدة طبعاً أن الموضوع سينحصر فى الاختيار بين التمسك بالناحية الادبية للمبدأ وبين الرضوخ امام التهديد . ويرى اعضاء آخرون ومن بينهم بعض من حلفائنا المخلصين أن قبول تمثيل الصين انحرافاً فى الهيئة إنما هو ارتضاء بموقف قائم فى الحياة الدولية .

وتنطوى وجهات النظر المتعارضة هذه على تفسيرات متباينة للوضع التأسيسى لهيئة الأمم المتحدة . فهل يجب أن تكون الهيئة عالمية أى أنها تضم جميع بلدان العالم وهل يكون كل عضو فيها ممثلاً للحكومة التى تمارس السلطة الواقعية على شعبه واقليمه أم هل تقتصر العضوية على الدول والحكومات التى ترضى الالتزامات التى يفرضها الميثاق وحينئذ توصف دول أو حكومات بأنها واقعة فى القانون .

وقد لقيت جميع هذه الاسئلة اهتماماً بالغاً فى مؤتمر سان فرانسيسكو وأمكن الوصول الى اتفاق بأن عضوية الاعضاء الأصليين كانت حقاً مكتسبة . أما انضمام اعضاء جدد فيجب أن يكون مقروناً بالوفاء باشتراطات خاصة . على أن وجهات النظر كانت غير متفقة سواء على حق الاعضاء الواردين فى الميثاق فى البقاء فى الهيئة أم على حق انضمام الدول الراغبة اليها .

فكان هناك فريق تزعمته اوراجواى يتمسك بأن تكون الهيئة عالمية وقد تضمن اقتراحها أن تكون جميع الشعوب اعضاء فى الهيئة وأن يكون اشتراكهم فيها حتمياً . وبالتالي فلا يجوز لاي شعب يتصف بأنه دولة حق الخيار سواء فى أن يكون عضواً أم فى أن ينسحب من العضوية . ولا توجد أية اشتراطات للصلاحيات للعضوية ولا أى احتمال لطرد أى عضو . فالعضو السيئ هو الذى يجب التشدد فى اخضاعه لالتزامات الميثاق ووضع امام نظر الدول كلها ، غير أن غالبية الوفود رفضت هذا الاقتراح لانه كان يبدو غير عملى فى وقته ولو أن الجميع قد سلموا بأن قيام الهيئة كمؤسسة عالمية هو مثل أعلى يجب تحقيقه .

وفي نفس الوقت اتخذت خطوة كبرى في ناحية تحقيق
الصفة العالمية للهيئة بصدور تحذير لجميع الدول بوجوب
مراعاة الميثاق بغض النظر عن موضوع عضويتها . فالمادة ٢٦
تفرض على الهيئة « أو بمبادرة أخرى على جميع اعضائها »
وجوب حرصها على أن تراعى الدول غير الاعضاء في الهيئة هذه
المبادئ الى المدى الذى يكون ضروريا لحفظ السلم والامن
الدولى .

وتتفق هذه النظرية بداهة مع المبادئ الأولية للتنظيم العالمى
والا فان أى معتد غاشم يستطيع أن يستبيح لنفسه أى إجراء
ما دام لا يجد رادعا وذلك بمجرد رفضه الانضمام الى الهيئة
أو بانسحابه منها وهما حق غير محظور على احد .

ولهذا السبب قامت هناك معارضة كبيرة في مؤتمر سان
فرانسيسكو على الحكم الوارد في نصوص دومبارتون أوكس بطرد
الاعضاء الذين يمتنعون عن الاذعان للقرارات غير أن وفودا عديدة
واخصها الاتحاد السوفييتى قد أصرت على أن يكون مما يؤسف
له أن يسمح لمعتد تمتعت أن يبقى عضوا في الهيئة . وتبعاً لذلك
تمت الموافقة على المادة ٦ التى تنص على طرد العضو الذى
يثابر على خرق الميثاق . ولكن اثر هذا النص قد تضاعف
باخضاع هذه القرارات لحق الفيتو .

كما وافق المؤتمر على المادة ٤ التى تنص على أن تكون الدول
التي ترغب فى الانضمام الى الهيئة محبة للسلم وقابلة للالتزامات
التي يضعها الميثاق القائم .

غير أن هذا المبدأ قد اغفل بقبول مجموعة الدول بلغ عددها
ست عشرة تقدمت عام ١٩٥٥ للعضوية وقد قبلت بقرار عام
واحد . وبالنظر للوضع الخاص لبعض هذه الدول مثل البانيا
وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا تجاهلت الهيئة المادة ٤ ولم تقطع
بحكم على قدرتها أو استعدادها لتنفيذ التزامات الميثاق . وقد
اقتصر قرار الجمعية العامة على تسجيل الاتجاه العام نحو
ضرورة كون الهيئة هيئة عالمية .

ولا مشاحة في أن الشعور يتجه بدرجة متزايدة الى هذه

الناحية ولو ان واقعية ذلك لا تسير في خطوط منتظمة ومن امثلة ذلك ان حكومة الهند زكت قبول الجمهورية الشعبية الصينية كعضو ولكنها لم تسند قبول كوريا كعضو بالرغم من انها كانت ضحية أولى للاعتداء الصيني .

لقد كانت سياسة الولايات المتحدة تجنب دائما نحو قيلم دولة صينية حرة وصديقة لها . وقد افسد ذلك اعتداء الصينيين الشيوعيين على كوريا وهو الامر الذي جعل من العسير النظر في موضوع انضمام الصين الشيوعية الى الامم المتحدة من ناحيته الموضوعية فمجرد مناقشة هذا الموضوع يعتبر استعدادا للتفاهم مع عدو أعلن عداوه ويصبح تخلي الولايات المتحدة عن موقفها بعدم الاعتراف بالصين الشيوعية مع ما تقوم به الاخيرة من حملات وشائبة وتهديدية خضوعا واستسلاما لها خصوصا وان الصين الشيوعية تتمسك بموضوع تحرير جزيرة تايوان البالغ عدد سكانها عشرة ملايين كشرط اساسي لدخولها في عضوية الامم المتحدة وتبعا لذلك فان أعضاء الهيئة الذين يتكلمون عن حق تقرير المصير ستكون لهم الفرصة للمطالبة بتطبيق هذا المبدأ عليها .

المنافشة والمفاوضة

تتطلب مسؤوليات حفظ السلم الملقاة على عاتق الجمعية تقوية جهازها الخاص بهذه العملية . فقد أخفقت في محاولات تضيق أو تنظيم المناقشة بسبب ما دفع به من المساواة في حقوق السيادة . فالمنافشة الحرة في اجتماع الجمعية تخدم مصلحة الامم الصغيرة أما المفاوضات الخاصة فهي تنفيذ الدول الكبرى وتفسح لها المجال لفرض ارادتها واستخدام التهديد واستعمال الضغوط وقد اتجهت الدوائر السوفيتية الى احداث تأثيرها في المناقشة العلنية أكثر من المحادثات الخاصة .

هذا ومن المتفق عليه ان الاتفاقات التي تكون قائمة على الضغط تصبح باطلة وغير قابلة للتنفيذ فمن المسلم به في

القانون الدولي أن المعاهدات تعتبر صالحة للتمسك بها ما لم تكن مفروضة قسرا .

على أن المفاوضة لا تعتبر بديلا عن الحرب أو عن وسائل العنف . فالدول الصغيرة تصبح خاسرة لو أن الجمعية العامة أصبحت مجرد منبر لتبدي عليه تطلعاتها أو شكاويها فإن ذلك يفقد هيئة الأمم المتحدة قدرتها كوسيلة لتحقيق مصالح الأمم جميعا بمراعاة الميثاق ففي كثير من محاضر الكونجرس الأمريكي يزدري بالأمم المتحدة لأنها مجرد مجلس نقاش .

نزع السلاح

وهذا الاعتبار صحيح بوجه خاص في موضوع التسليح ونزع السلاح . فالرأى العالمى مدرك لخطر ما يعتبر انتحارا دوليا إذا انزلق العالم الى الحرب خصوصا بعد الاختبارات الذرية الأخيرة على أن الموقف فيما يختص بمراقبة انتاج الأسلحة الجديدة أو تسليمها أو المطالبة بحالة من الاستقرار لا يبدو مفهوما على حقيقته . فالحكومة السوفييتية تستغل مخاوف العالم واضطرابه بالتظاهر بالمطالبة بنزع كامل للسلاح . فهذه العبارة تحمل مظهرا لخطة يبدو أنها صالحة للتحقيق المباشر . أما موقف الولايات المتحدة فكان ملخصا في عبارة « إيجاد نظام فعال للكشف تدريجيا وبصورة تقديمية مع تحرى عما يوجد هناك من قوات مسلحة وأسلحة بما فى ذلك الأسلحة الذرية وذلك لتحديد المجال المفتوح الذى يتم فيه نزع السلاح » . على أن الرئيس خروشوف مجازاة للموقف استبعد من عرضه الذى قدمه عام ١٩٥٩ لنزع السلاح الكامل عبارة أن يتم ذلك مباشرة كما أضاف إليه فكرة تحديد مدة أربع سنوات لاتمام ذلك ولكن هذان التعديلان لم يمسا ما يكتنف هذا الموضوع من صعوبات يستعصى حلها .

ومن أولى هذه الصعوبات الاثر الذى سينشأ فى الموقفين

الاقتصادى والصناعى نتيجة للعدول عن صنع الاسلحة . اذ أن ذلك يستوجب قيام مرونة كبرى فى التحول من الدبابات الى الجررات ومن القنابل الى الطائرات التجارية . كما أن الراى اسسوفيتى بعدم ادراج اعتمادات للتسليح فى ميزانية الدول لا يمكن وضع مراقبة بوليسية عملية الا فى مجتمع مكشوف ومنظم لنفسه .

كما ان الرقابة على الاسلحة الفتاكة من الانواع الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية امر لا يمكن تحقيقه اذ لا يمكن كشف انتاج هذه الانواع من الاسلحة . فعملية نزع السلاح أو اعدام الاسلحة لا تحقق نتيجة بل أن ما يجب تحقيقه هو ايجاد قانون عالمى مع اداة تنفيذية له يمنع من قيام الحروب ومن صنع اسلحة لها . . فتحقيق السلم ليس مجرد مشكلة عسكرية أو فنية بل هو اساسا مسألة سياسية وشعبية . فالهم فى الموضوع اقامة جهاز للمحافظة على السلم - وهو ما يجب أن تتجه اليه الامم المتحدة .

ومن الخطوات التى حققت نجاحا فى هذا المضمار مشروع استخدام الذرة فى الأغراض السلمية وهو أحد الأعمال التى حققتها هيئة الأمم المتحدة فى عدد من اجتماعاتها الخاصة .

الأعضاء غير المنحازين

قد يتجه عدد من الدول الصغرى الى تركيز المناقشة على عدم الانحياز . وتعريف الولايات المتحدة للحيداد هو أنه اختيار الامتناع عن ابداء الراى ويمكن تفسير ذلك اما بعدم الاهتمام بالموضوع محل المناقشة واما بعدم الموافقة عليه . أما فى الموقف القائم بين أمريكا والدول الشيوعية فان سياسة عدم الانحياز تعتبر فى نظر الأمريكين خيانة لمصالحهم لأغراض الميثاق . غير أن التشدد فى هذه المعارضة انما يزيد فى التعنت وفى الامتناع عن التقيد بشئ ويتيح للدول الصغرى فرصة التظاهر باستقلالها .

تحسين خطط تدعيم السلام

من بين الترتيبات المقترحة لتحسين هذه الخطط انشاء لجنة دائمة مشكلة من الرؤساء السابقين للجمعية العامة وتساعد بها هيئة امانة لتنظيم اعمال الجمعية العمومية ومن المترح ايضا امداد الوفود الدائمة بهيئة من الموظفين لتزويدهم بالبيانات اللازمة . كما ان عقد الجمعية العمومية خلال فترة موسمية فقط على الرغم من ازدحام جدول اعمالها بالموضوعات لا يسمح لها بمعالجة هذه الموضوعات ولذا فانه من المقترح أن تستمر الجمعية العمومية قائمة طول السنة .

وقد سبق أن لقي مشروع ايجاد لجنة رقابة على الاسلحة قبولا من جميع الدول بما فيها روسيا السوفيتية غير أن هذه اللجنة لم تعمل الا في مناسبة واحدة في حين أن قيامها واجب كوسيلة للرقابة على المحافظة على السلم ولتكون عين واذن الهيئة في كل مكان . وقد يكون من المستطاع أن تتضمن واجباتها اجراء التحقيقات في المسائل التي تقدم الى الجمعية العامة وتقديم ملاحظاتها عنها . وكذلك قيامها كهيئة ممثلة للامم المتحدة في المواقف او الاوقات او الاماكن التي تستوجب وجود الامم المتحدة فيها ، وانتداب مندوبين عنها لتسوية بعض الشئون .

كما أن تجربة الكونغو قد اثبتت حقيقة التهديد الناشئ عن وجود قوات عسكرية كبيرة لدولة عظمى في اى اقليم . وعلاج هذا الموقف يتحقق بانشاء قوة للمحافظة على السلم يكون قوامها وحدات متحركة من دول صغيرة تقوم بمهام المراقبة والدوريات ووجودها يقطع اعتذارات الدول الكبرى لايجاد قوى كبيرة لها ويكفى أن يكون للدول المتحدة قيادة عليا أو هيئة اركان حرب محدودة النطاق لوضع الخطط ولتوجيه التدريب وعند الاقتضاء تقديم المساعدة المالية .

وقد أعقب فشل مؤتمر الاقطاب في موضوع نزع السلاح تقديم اقتراح بانشاء قوة بوليسية دولية لحفظ السلم . ولكن

انشاء هذه القوة وقيامها بمزاولة عملها كوسيلة بديلة لنزع السلاح يعترضه نفس الوضع القائم على جدية مجهودات الامم المتحدة ألا وهو قيام حق الفيتو الذى يعطل تنفيذ أى قرار دون مناقشة . فالأمر لا يقتصر على مجرد التسليم بحق أو اقرار خطة بل انه يتوقف على القيم الحقيقية والاتجاهات المتباعدة فيما يختص بالتعاون والتعايش واصطدام الاهداف السياسية فى البقاع المختلفة من العالم .

وهناك اجراءان مقترحان لتنفيذ قرارات الهيئة اولهما ان تنشئ كل دولة فى داخلها وحدة عسكرية تكون مخصصة للمحافظة على السلم الدولى لتكون تحت امرة الهيئة عندما تستدعى لذلك والثانى هو جدية تنفيذ العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة وليس مجرد الموافقة عليها فى الجمعية العامة .

التأسيس للاقتصادى للسّام

كانت أولى خطوات هذا التأسيس قانون الاعارة والتاجر التى منحت بها الولايات المتحدة ٥٠ مليوناً من الدولارات لخمس وأربعين دولة متخالفة فى الحرب العالمية الثانية .

وعقب هذا الاجراء تكونت ادارة بالأمم المتحدة للاغاثة والتعمير ثم منظمة الاغذية والزراعة ثم البنك الدولى . وقد تبين أن الاتفاقات الثنائية التى تجرى بين دول كالولايات المتحدة وبين غيرها من الدول المتخلفة لتنفيذ مشروعات عمرانية فى الدول الاخيرة توصف بأن هذه الاتفاقات تنطوى على قيود وعلى تدخل فى الحريات الداخلية للبلاد المتخلفة . اما قيام الامم المتحدة بهذه المساعدات فضلاً عن عدم اتصافه بهذه الصفات فانه يسمح بغرض قيود وضمانات على الامم المستفيدة اكثر مما يمكن وضعه فى اتفاقات ثنائية فضلاً عن أنه تسبقه دراسات واقعية وفحص لاحوال البلاد الطالبة وامكانياتها .

وانشئ لهذا الغرض المجلس الاقتصادى الاجتماعى للامم المتحدة ولجانه الأربع لأوربا وآسيا والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية وأفريقيا . ثم صندوق الامم المتحدة للطفولة ووكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين .

وفى يناير ١٩٥٩ انشئ الصندوق الخاص للأمم المتحدة ومهمته القيام بالدراسات السابقة للاستثمار مثل تقصى الموارد الأولية والإمكانات الأساسية للتنمية والتدريب على الحرف والمهن والأبحاث الخاصة بإيجاد منافع جديدة للمواد المتوافرة . وانشئ كذلك بسكرتيرية الهيئة مركز للتنمية الصناعية وأخيرا هيئة التنمية الدولية التى تنهض بمشروعات كعمليات المياه والسكان والسكك الحديدية .

وتحاولت هذه الخطة أيضا انشاء منظمات متخصصة مثل الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتحاد العالمى للبريد والمنظمة العالمية للأرصاد والمنظمة الدولية للعمل والمنظمة الدولية للطيران المدنى ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمنظمة الصحية الدولية ومنظمة القوى الذرية والمنظمة الاستشارية البحرية وهيئة التنمية الدولية .

والناحية الهامة للاحتفاظ بالشخصية المعنوية لكل من هذه المنظمات هى إبتعادها عن المؤثرات السياسية وقيامها كهيئات فنية حرة . وتنضم الى عضويتها دولة خارجة عن إطار الامم المتحدة مثل ألمانيا الفدرالية وسويسرا . وبالرغم من ذلك فأننا نرى أن بعض الاتجهاات السياسية تتدخل فى عمل هذه المنظمات كالخلاف الذى قام عند تعيين خلف لرئيس منظمة القوى الذرية . ويحدث فى بعض الاحيان اشتباك بين اختصاصات المنظمات بعضها مع بعض أو بين اختصاصها وعملية دولية أخرى مثل الاشتباك بين عملية لجنة الأغذية والزراعة وبين مشروع توزيع قوائم انتاج الأغذية للولايات المتحدة . فقد أقيمت عدة اعتراضات على تكليف المنظمة بهذا العمل .

تمويل تدعيم السلام

ان اشق عملية للجمعية العامة هي وضع ميزانية المنظمات السالف ذكرها للقيام بأعبائها . ففي عام ١٩٦١ بلغت هذه الميزانية ٤٥٠ مليوناً من الدولارات ساهمت الولايات المتحدة بمبلغ ١٩٤ مليوناً منها . وفي هذا مايجعل للولايات المتحدة سلطة توجيهية على عمل هذه المنظمات . وقد وضعت الحكومات السوفيتية الفيتو ، على ما تراه غير ملائم من التزامات وحذت فرنسا حذوها حيث الحث على ألا تحمل التكاليف العسكرية للعمليات الحربية في الكونغرس على هذه الميزانية . كما أن الدول العربية ترفض المساهمة في تكاليف اغاثة لاجئي فلسطين . وقد واجهت هذه الميزانية عجزاً بلغ قدره ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٦١ . وكثيراً ما تلج دول على ايجاد ميزانية خاصة بعملية منظمة معينة بالذات أو على الاقتصاد من ميزانية عملية أخرى محدودة وفي أحوال أخرى تساهم دولة معينة بالشطر الأكبر من ميزانية منظمة أو عملية بوجه خاص .

وقد وضع أخيراً تخطيط للمساعدة الاقتصادية في هيئة نظام للارتباط وهو يرتب بأن تتقدم كل دولة في تاريخ معين كل سنة بتحديد مدى ارتباطها - وتحدد الجمعية العمومية الرقم الاجالى المرغوب الوصول اليه . وكانت حددت الجمعية العمومية هذا الرقم لسنة ١٩٦١ بمبلغ ١٥٠ مليون دولار على أنه بعد اقفال الارتباطات لم تصل النتيجة الا الى ٩٨ مليون دولار وقد ارتبطت الولايات المتحدة بمبلغ ٦٠ مليون دولار مشترطة ألا يتجاوز ٤٠٪ من مجموع الارتباطات . وقد ترتب على ذلك انقاص ارتباط الولايات المتحدة في عام ١٩٦١ الى ٤٠ مليون دولار .

ومن بين الوسائل التي اقترحت للتمويل اصدار سندات بقرض طويل المدى للأمم المتحدة تكتتب فيه الحكومات والمعاهدات المالية الدولية للتسليف ويرمى هذا الاقتراح الى تفادي الافلاس قبل اجتماع الجمعية العامة لعام ١٩٦٢ . وقد قبلت الهيئة قرصاً قدره ٦٥ مليون دولار من الولايات المتحدة لمدة ٣٠ سنة لاقامة مبناها في نيويورك .

حقوق الإنسان وتقرير المصير

تواجه الأمم المتحدة مظاهر الاضطرابات والانقلابات الناشئة في بلدان العالم المتغيرة . وتتجه سياسة الولايات المتحدة في هذا المضمار الى أن تكون مساعدة الأمم المتحدة موجهة الى النواحي التي تتم فيها التغييرات في جو هادئ وبصورة نظامية . ففيما يختص بحقوق الإنسان لم يكن من المستطاع وضع تقرير هذه الحقوق على أساس دولي فالتدخل بين فرد وحكومة بسبب تفرقة بين الحقوق لا يمكن أن يوضع لها قانون دولي أو ان يكون صالحا للعرض على محكمة دولية لانه يستتبع ذلك تدخل في الشئون الداخلية للدول .

أما فيما يختص بحقوق تقرير المصير فقد كان منشؤها تصريح ويلسون بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بالاعتراف بهذا الحق . وقد عقبته الانفجارات العديدة للحركات الوطنية التي حدثت في دول متعددة من العالم ثم تأكد هذا الحق في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ الذي أعلنت فيه ٢٩ دولة أن الاستعمار شر يجب استئصاله سريعا .

ولكن دول أوربا تنظر للمشكلة نظرة أخرى موجهة النظر الى ما أدخله الاستعمار من ترفيه وتعمير وتحسين حال الدول المتأخرة . ومن ذبول الاستعمار مشكلة التفرقة العنصرية في الدول القائمة عليها الانتداب مثل اقليم جنوب غرب افريقيا . فموضوع جواز قيام تفرقة عنصرية في دولة تحت الانتداب معروض الآن على محكمة العدل الدولية لتبدي رأيا فيه .

والمشكلة الأساسية في انهاء الاستعمار تتركز في حالتين اولاهما الفوضى التي ستنشأ عقب حلول حكومة محلية محل الدولة المستعمرة والثانية ضعف الناحية الاقتصادية في البلاد الواقعة تحت الاستعمار . ففي الكونغو لم يسفر وجود الاستعمار بعد ٧٠ عاما الا عن ١٧ خريجا من الجامعات في كافة أنحاء هذه البلاد . فكيف ستقوم ادارة هذه البلاد بعد انتهاء الاستعمار ؟ فالوضع الذي يواجهه الرأي العام الدولي في مشاكل الاستعمار هو الترجيح بين

موقفين مساندة الحق والعدل أم مناصرة الحلفاء والاصدقاء ويتركز
مجهود الامم المتحدة فى ايجاد حلول معقولة وموفقة وهنا ينشأ
موضوع الفصل بين الاوضاع المتطرفة والاضاع المعتدلة أو
المعقولة . ولا يوجد هناك مقياس يمكن الاخذ به لتقرير الحل
الملائم أو لتحديد مدى أو حالات تقديم المساعدة . فاذا سلم بمبدأ
تقرير المصير لا بد من أن يعمل قياس للزمن ومدى التوسع
ويستتبع ذلك اتباع خطة التجزئة أو الفصل بين العناصر وبعضها
ولكن ذلك يصبح سببا لقيام منازعات وتوليد احقاد وضغائن . وقد
بان هذا الوضع فى مشكلة الكونغو حيث وضع أن عمل تقسيم
فيها على نظام دول البلقان فى أوروبا سيترتب عليه قيام كارثة .
وخصوصا ان قيام الاجزاء الجديدة يستوجب امدادها باعانات مائية
واسعة المدى لامكان وقوف كل منها على قدميه والسؤال المهم هنا
هو هل يصلح جزء معين للقيام كوحدة مستقلة أم أنه يجب أن يكون
الكل كتلة واحدة . . فقيما يختص بالكونغو رؤى أن قيام
دستور مع حكم نيابى يضم جميع اجزاء البلاد هو اصلح وضع لهذه
البلاد . أما أمر تحقيق الوحدة بين اجزائها فهو ما يجب أن يتركه
للاقليم نفسه تقرير مصيره على أن توقع حماية لمنع تدخل عناصر
تتجه الى عدم تحقيق الوحدة سواء كانت هذه العناصر من الداخل
أم الخارج وسواء كان دافعها طامعا محليا أم كانت مأجورة .

على أن نجاح الامم المتحدة فى تنفيذ مشروع كهذا انما يتوقف
على تعاضيد أعضائها لهذه الاحداث واحترام مبادئ الميثاق . أما
إذا اتصفت الهيئة بأنها فاشلة وانها لم تعد واقفة على قدميها فان
مرد ذلك هو عدم وجود موقف بديل آخر يمكن أن تتخذه .

ومن الأمثلة البارزة فى هذا الموقف الخطة التى اتبعتها الهند
لمحاصرة منطقة جوا البرتغالية عام ١٩٦١ وموقفها من مشكلة
كشمير . فقد أولت فى هاتين الحالتين أسبقية لحق تقرير المصير
من جانب واحد مع احترامها لميثاق الامم المتحدة الذى يحظر التهديد
بالعنف . ففى حالة كشمير التى عرضتها الهند نفسها على الأمم
المتحدة رفضت هذه الدولة اتباع الخطوط والمقاييس المعترف بها
دوليا لمنع حق تقرير المصير .

وفي حالة جوا طلبت البرتغال الى مجلس الأمن اغانة عاجلة ومباشرة للضرر الذى وقع عليها ولكن البرتغال كانت تقف على الدوام موقفا يناهض التدخل فيما تسميه اختصاصات الهيئات المحلية فلم تقبل أن تساهم فى تمويل العمليات العسكرية للهيئة فى الكونغو ولا فى حالات تقرير المصير التى نيّطت بها الهيئة . كما أنها وقفت الى جانب عدم التدخل فى موضوع التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ورفضت أن تقدم بيانات عن المستعمرات التابعة لها للأمم المتحدة . ولكن هذا لا يبرر اعتداء الهند على جوا وإنما يظهر مدى عدم تماسك سياسة العضو الواحد فى مواقفه أمام الهيئة . وكثيرا ما يوجه اللوم الى الدول التى تسير على مبدئين متناقضين أمام المشاكل المختلفة . ولا نستطيع الهيئة مجابهة هذا الموقف مادام ميثاقها لا يكون موضع احترام .

الاختصاصات الداخلية

يرجع منشأ نظرية الاختصاصات الداخلية الى التوسع فى حماية حقوق الانسان وحماية الاقليات وازالة الفوارق العنصرية . ويواجه هذه النظرية من الداخل مبدأ السيادة القومية ويصعب فى هذا المضمار وضع حد فاصل بين ما يعتبر اختصاصا داخليا يتعلق بالسيادة القومية وبين ما يعتبر مبدأ دوليا أو متصلا بدعم السلم والأمن . فقد وضع الميثاق المبادئ الانسانية التى تتجه هيئة الأمم المتحدة الى رعايتها وقد سندها من جانب آخر بشتى أنواع المعونة والمساعدة التى تقدمها الى البشرية عامة ويتعين فى هذه الحالة للاستفادة بالمعونة التمشى مع المبادئ الانسانية التى أقرها الميثاق أو تقرها الهيئة . وقد أصبحت هذه الموازنة أساسا لتوقيع العقوبات الادبية بمعنى أن الدول التى لا تنحاز الى المبادئ الانسانية للميثاق أو الى قرارات الهيئة فى هذه النواحي تحرم من المعونة ، ويتصل أيضا بهذا الموضوع اختصاص محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة بتلقى شكاوى فردية أو من فئات أو طبقات أو أجناس معينة داخل اطار أية دولة ضد بعض

نواحى التفرقة أو عدم المساواة فى الحقوق الاجتماعية أو عدم حرية ممارسة الشعائر الدينية وهذا ما لم يقطع به الميناق وما تنذرع به الدول عند تقديم أية شكوى الى الهيئة أو المجلس من هذا النوع . ويدخل فى نفس الاطار النظام الداخلى للحكم والحلفات الحربية والثورات الاهلية وهنا يتسع مجال التفسير فيما يقطع بأنه يعرض الامن الدولى للخطر وفيما يخرج عن هذا النطاق وتواجه الهيئة فى هذه الناحية صعوبة فيما يصح أن يكون مجالاً للتدخل أو لا يصح وكثيراً ما يتجه قرارها الى تقديم النصيحة أو عمل التوصية دون أن يستصحب ذلك التعرض الى فرض العقوبات المقررة فى حالة تعريض السلم للخطر ، كالمقاطعة الاقتصادية أو فرض الحصار أو اتخاذ اجراءات عسكرية أو الطرد من الهيئة .

ويدخل فى هذا النطاق ما يسمى بحكم القانون . فالقوانين العامة ليست متعسدة أو متوافقة فى جميع الدول بل انها فى بعضها غير متوسعة التوسيع الكافى وقد تكون طريقة التطبيق نفسها هى العيب بسبب عدم وجود تأسيس قضائى ملائم أو عدم كفاية السلطة التنفيذية . فحكم القانون معناه أن يكون القانون متوسعا ومطبقا التطبيق الملائم فى جميع الدول الاعضاء . ويتجه مجهود الهيئة الى ايجاد المؤتمرات الدولية الخاصة بوضع التشريعات توصلا الى ايجاد قوانين قائمة على أساس المبادئ العامة للعدالة . وناحية أخرى من نواحى تطبيق حكم القانون هى ترقية الثقافة المحلية التى هى أساس احترام القانون .

ويتصل بهذا الموضوع اختصاص محكمة العدل الدولية ووسائل تنفيذ قراراتها ففى الوضع الحاضر تعتبر هذه المحكمة مجرد هيئة تحكم اختيارية أو تعاقدية للدول التى تقبل اختصاصها ولكنها لا تملك أداة لتنفيذ احكامها سوى الالتزام الادبى . وقد اتجه رأى الهيئة الى اعتبارها احدى منظماتها أو الى وضع التزام على الدول الاعضاء بتنفيذ احكامها ويستتبع ذلك تحديد اختصاصاتها بالنسبة لاختصاصات الهيئة نفسها والجمعية العامة . وعلى الاخص ناحية تفسير المعاهدات والاتفاقات الدولية وتنفيذ العقوبات المتعلقة للخروج عنها . ولم تصل مشروعات الهيئة الى وضع نهائى فيما يختص بهذه المحكمة .

ونخلص من هذا البحث الى أن هيئة الأمم المتحدة وهي منظمة على جانب كبير من القوة ومن الضعف في نفس الوقت .
فقوتها تتركز في تضامن الدول الأعضاء فيها وتمسكها ببيثاقها وانضمامها الى تنفيذ قراراتها بالوسائل التي تقترحها أما ضعفها فيرجع الى عدم اعتمادها على قسوة تنفيذية تجعل قراراتها نافذة وفعالة فهي مؤسسة صالحة لان تكون درعا لحماية السلم العالمى ولكنها عرضة لان تكون هزيلة وعديمة النفع .

فهرس

ص	تقديم
٣	للاستاذ حمدي حافظ
١١	مقدمة المؤلف
٢١	الفصل الاول : السكرتير العام كحارس للسلام
٤٧	الفصل الثاني : مجلس الأمن الساهر على السلام
٦١	الفصل الثالث : الجمعية العامة كحارسة للسلام

هيئة قناة السويس

أثر قناة السويس والاقتصاد العالمى

تختصر قناة السويس طريق البواخر بين الشرق والغرب اذ تجنبها الدوران حول رأس الرجاء الصالح فتقتصد بذلك بين ١٧٪ و ٥٩٪ من المسافة بين مختلف القارات كما أنها تحقق وفرا فى الوقود تتراوح نسبته بين ٥٠٪ و ٧٠٪ تبعاً لحمولة السفينة وسرعة سيرها .

ان حركة البضائع عبر قناة السويس تعتبر خير مقياس لتطور اقتصاديات البلاد وخاصة الأوروبية منها . فكلما ازداد حجم البضائع العابرة وكلما نشطت حركة الملاحة فى القناة ازدهرت الاسواق وراجت التجارة العالمية . أما اذا هبطت حركة الملاحة فى القناة ، بسبب من الاسباب أو تعطلت كلية كما حدث ذلك أثر العدوان الثلاثى فى مطلع نوفمبر ١٩٥٦ فانه ينتج عن ذلك اضطرابات عنيفة تزعزع اقتصاديات بلدان العالم أجمع ويترتب عليها أوخم العواقب

وان نظرة واحدة الى ما انتاب أوروبا والشرق الاقصى من أزمات خلال فترة تعطل الملاحة فى القنساء أثر العدوان الجديرة بابرار الدور العظيم الذى يلعبه هذا المرفق على مسرح الاقتصاد العالمى .



١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

٤٠٨٨ - ٤٠٨١٤

تليفون ٤١٠١٢ - ٤٠٧٥٣



41.23
8781